

نداء طوارئ مُنقَّح

فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019)

الاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر



www.ifrc.org

إنقاذ الأرواح،
وتغيير العقليات

رقم النداء MDR00005	المبلغ المخصص من صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث:	32 مليون فرنك سويسري	تاريخ إطلاق النداء المنقَّح: 11 فبراير 2020
الرقم التعريفي العالمي للكثافة: EP-2020-000012-CHN	الاحتياجات التمويلية:	32 مليون فرنك سويسري	تاريخ انتهاء النداء: 31 ديسمبر 2020

ينشد هذا النداء المنقَّح للطوارئ إلى حشد ما مجموعه 32 مليون فرنك سويسري، وذلك من أجل تمكين الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) من دعم أعضائه على تقديم المساعدة والدعم للمجتمعات المحلية المتضررة، أو المعرضة لخطر الضرر، من فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد، مع التركيز على الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية، وتوفير الخدمات، وتأهب الجمعية الوطنية. وسوف يعمل الاتحاد الدولي بشكل وثيق مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في البلدان التي حدث فيها انتقال للعدوى بهذا الفيروس من أجل تدابير التأهب، مع التركيز على البلدان الأكثر عرضة للخطر. ويجري إعداد خطة التصدي لهذه الفاشية بحيث تعكس الوضع الراهن والمعلومات المتاحة في هذا الوقت، وسيجري تعديلها بناء على مستجدات التطورات والتقييمات الأكثر تفصيلاً.

معلومات أساسية

- 31 ديسمبر 2019: أفادت حكومة الصين عن اكتشاف مجموعة إصابات بالتهاب رئوي غير معروف سببه، وذلك في مدينة ووهان الواقعة في مقاطعة هوبي.
- 9 يناير 2020: أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الفاشية في ووهان ناجمة فيروس تاجي من نوع لم يكن معروفاً من قبل. وتُسمى مؤقتاً فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019).
- 11 يناير 2020: أعلنت السلطات الصحية الصينية عن أول حالة وفاة بسبب العدوى بالتهاب رئوي حاد بفيروس كورونا المستجد (nCoV-2019).
- 13 يناير 2020: بدء الفيروس في الانتشار متخطياً الحدود للمرة الأولى مع إعلان تايلاند واليابان عن وقوع أول حالة عدوى لكل منهما بين أفراد قادمين من ووهان.
- 19 يناير 2020: ظهرت أولى التقارير عن حالات عدوى في صفوف عاملي رعاية صحية ممن يعتنون بمرضى تأكدت إصابتهم بفيروس كورونا المستجد.
- 20 يناير 2020: اللجنة الوطنية للصحة في الصين تؤكد أنه قد لوحظ انتقال الفيروس من إنسان إلى آخر.
- 23 يناير 2020: انعقاد لجنة الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية بموجب اللوائح الصحية الدولية لعام 2005، حيث قررت أن الحدث لا يشكل حتى ذلك الوقت حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً.
- 30 يناير 2020: لجنة الطوارئ المعنية باللوائح الصحية الدولية تجمع مجدداً وتعلن أن فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019) هي حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً (PHEIC).
- 31 يناير 2020: تخصيص مبلغ مليون فرنك سويسري من صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث التابع للاتحاد الدولي؛ بينما أصدر الاتحاد الدولي نداء طوارئ أولي بمبلغ 3 ملايين فرنك سويسري.

وحتى 10 فبراير، بلغ عدد الحالات التي أفادت التقارير عن إصابتها بالتهاب رئوي حاد بفيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019) 40.554 حالة على مستوى العالم، جرى تشخيص أكثر من 99% منها في الصين (40.235 حالة). بينما جرى الإبلاغ عن ما يصل إلى 910 حالات وفاة (جميعها في الصين إلا حالة واحدة)، إلى جانب أكثر من 6.000 حالة إصابة شديدة. ومنذ ذلك الحين، انتشرت الفاشية إلى 24 بلداً خارج الصين، منها 12 بلداً في آسيا والمحيط الهادئ، و9 في أوروبا، واثنان في الأمريكتين، وواحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وقد سُجِّل أعلى عدد من الحالات خارج الصين في كل من سنغافورة (43 حالة)، وتايلاند (32 حالة)، واليابان (26 حالة)، وجمهورية كوريا (27 حالة)، وماليزيا (18 حالة)، وأستراليا (15 حالة)، وألمانيا (14 حالة)، فيتنام (14 حالة)، والولايات المتحدة الأمريكية (12 حالة).

ووفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية، فإن مخاطر الصحة العامة مرتفعة جداً في الصين، ومرتفعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي بقية العالم. وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية في 30 يناير 2020 إعلان حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً تؤكد فيه رسمياً على خطورة التهديد العالمي الذي يشكله فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019)؛ وأقرت بقيادة الصين للفاشية وبالترابها باحتوائها؛ ودعت إلى بذل جهود إضافية على الأصدقاء العالمية والإقليمية والوطنية لمنع المزيد من انتشار فيروس كورونا (التاجي) المستجد، والاستجابة بشكل ملائم للحالات. ولا يزال عدد الحالات في تزايد بينما يظل خطر اتساع نطاق انتشار الفيروس مرتفعاً داخل المنطقة وعلى الصعيد العالمي.

وقد صاحب فاشية فيروس كورونا المستجد وعمليات التصدي لها موجة هائلة من الإشاعات عبر وسائط التواصل الاجتماعي "infodemic" تجعل من الصعب على الناس الاطمئنان إلى مصادر جديرة بالثقة وإلى إرشادات قائمة على الأدلة يمكنهم اللجوء إليه عند الحاجة. ويجدر الإشارة إلى أن فهمنا لهذا الفيروس والفاشية التي يسببها أخذ في التطور بوتيرة سريعة. وقد أدت الثغرات في المعلومات المتوفرة عنه إلى وجود مفاهيم مغلوطة الإشاعات وحالة من عدم اليقين الذي يسده جزئياً في الوقت الراهن التكهنات والافتراضات في الأوساط العلمية والعامية، وإلى تناقض المعلومات الصحية القائمة على الأدلة، وفي الحالات القصوى، إلى توقف الناس عن حماية أنفسهم وتقويض أنماط السلوك الصحي السليم.

استجابة الصليب الأحمر والهلال الأحمر حتى الآن

جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في آسيا والمحيط الهادئ

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حتى 9 فبراير، أبلغ 13 بلداً (بما فيها الصين) عن وجود حالات عدوى مؤكدة بفيروس كورونا المستجد، وهي: أستراليا وتايلند وجمهورية كوريا وسريلانكا وسنغافورة والصين والفلبين وفيتنام وكبوديا وماليزيا ونيبال والهند واليابان. واتخذت الجمعيات الوطنية في هذه المنطقة تدابير فعّالة لدعم السلطات العامة في أعمال التأهب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتبعت الجمعيات الوطنية في البلدان التي لم تسجل بعد حالات عدوى مؤكدة نهجاً استباقياً بشأن تدابير التأهب، فأطلق العديد منها حملات توعية وشاركت مع وزارات الصحة التابعة لها من أجل تنسيق جهود التأهب.

الصين

شاركت جمعية الصليب الأحمر الصيني منذ تفشي المرض، في إطار دورها المعاون للسلطات، بشكل كبير في عمليات الاستجابة، بما مجموعه 1.8 مليون متطوع يعملون بكامل طاقتهم من أجل تلبية الاحتياجات في جميع أنحاء البلاد.

واستناداً إلى شبكة الجمعية الكبيرة من المتطوعين والموظفين في البلاد، فإنها تشارك بشكل استباقي في نشر معلومات بشأن الوقاية من المرض والتوعية الصحية. كما أنها تستخدم طرقاً مبتكرة للتواصل بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وتضطلع فروعها بأنشطة أخرى تشمل خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، والإسعافات الأولية النفسية، والرعاية الصحية، ونقل المرضى بمركبات الإسعاف إلى مرافق الرعاية الصحية وتوفير مواد الإغاثة.

وإلى جانب تلقي التبرعات النقدية وتوجيهها إلى أعمال الاستجابة، تقوم الجمعية وفروعها في أنحاء البلاد، بما في ذلك فرعها في قلب الحدث في مدينة ووهان وفرع مقاطعة هوبي، بتنسيق المستلزمات الاستهلاكية الطبية المقدمة محلياً ودولياً، بما في ذلك الزي الواقي والأقنعة والمطهرات... الخ، والمساعدة على النقل بالتنسيق مع السلطات المعنية. ونظراً لحجم الفاشية، تقوم جمعية الصليب الأحمر الصيني بدعم حكومة الصين من أجل العمل على تلبية الطلب الهائل والمفاجئ على المستلزمات الطبية.



تعمل جميع فروع جمعية الصليب الأحمر الصيني في جميع أنحاء البلاد بهمة ونشاط، حيث يعمل متطوعو الصليب الأحمر بجد على تجهيز التبرعات ودعم السلطات من خلال التوزيع، والمساعدة عند نقاط فحص درجات الحرارة، وزيارة منازل الأشخاص الذين يعيشون في عزلة، مع المعلومات المتقدمة للحياة. الصورة ممددة من جمعية الصليب الأحمر الصيني

كما تقدم جمعية الصليب الأحمر الصيني الدعم إلى عشرة مستشفيات (بما في ذلك مستشفى ووهان جينينغتان) التي خُصّصت لعلاج مرضى فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019). وتوجيه ودعم من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، استخدمت جمعية الصليب الأحمر الصيني تبرعات عامة تبلغ نحو 19 مليون يوان (رغميني) (حوالي 2.65 مليون فرنك سويسري أو 2.7 مليون دولار أمريكي) لشراء 50 مركبة إسعاف و598 جهاز تنفس اصطناعي و820 جهاز مراقبة للعلاج الطارئ للمرضى للمصابين بعدوى شديدة في مقاطعة هوبي، فضلاً عن المستلزمات الطبية التي تعاني من نقص في الإمدادات، بما في ذلك الأقنعة والنظارات الواقية.

واستأنف فرع هونغ كونغ التابع لجمعية الصليب الأحمر الصيني برنامج الدعم النفسي "Shall we talk"، وهو برنامج قديم لفرع هونغ كونغ، يسمح للجمهور بحجز جلسة دعم نفسي عبر تطبيق للتراسل عبر الهاتف المحمول. وقد جرت مشاركة المعلومات ورسائل هذا البرنامج المصممة من أجل فاشية فيروس كورونا المستجد خلال وسائل التواصل الاجتماعي. كما قدم فرع هونغ كونغ مواد إغاثة لمراكز الحجر الصحي الحكومية بموجب اتفاقاتها مع وزارة الرعاية الاجتماعية.

ويقوم الصليب الأحمر الوطني في جمهورية كوريا بتيسير التبرعات المقدمة من القطاع الخاص إلى ووهان، وجمع المساهمات النقدية والعينية والتنسيق مع جمعية الصليب الأحمر الصيني من خلال فريق دعم المجموعات القطرية التابع للاتحاد الدولي (CCST) في بيجين. كما وزع الصليب الأحمر الوطني في جمهورية كوريا 2.000 مجموعة من مجموعات مواد الإغاثة (تشمل أقنعة وقفازات اللاتكس وميزان الحرارة) من أجل الأشخاص الخاضعين للحجر الصحي الذاتي في منازلهم في كوريا.

وقامت جمعية الصليب الأحمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في إطار الاستجابة لطلب من وزارة الصحة، بحشد متطوعيها المحسنة المدربين على مكافحة الأوبئة من أجل المتطوعين، للتركيز على فيروس كورونا المستجد في أربع مقاطعات قريبة من الحدود الصينية. ويعمل هؤلاء المتطوعون بشكل وثيق مع أطباء الأسرة من أجل إجراء فحوص منزلية للناس والقيام بالتوعية الصحية وتعزيز النظافة الصحية. ويقوم موظفو الفرع المحلي بدعم هؤلاء المتطوعين بشكل منتظم. بينما يقوم المتطوعون بالتنسيق مع موظفي الصحة المحليين والإدارات الحكومية من أجل توسيع نطاق المشاركة المجتمعية وزيارة فرادى الأسر المعيشية التي تعيش في مناطق نائية ويتعذر التواصل معها بشكل منتظم. كما قامت الجمعية بتفعيل مبادرة "المتطوعين الدراجين" التي يقوم من خلالها ما يقرب من 700 متطوع باستخدام دراجات جرى توفيرها في إطار هذه المبادرة للوصول إلى المناطق النائية ونشر رسالة توعية بهذا الفيروس. كما تنسق الجمعية مع أصحاب المصلحة المحليين فيما يتولى المكتب القطري للاتحاد الدولي مسؤولية التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

وتقوم جمعية الصليب الأحمر المنغولي بتوزيع مواد توعية بفيروس كورونا المستجد وملصقات بمستجدات الأوضاع ومقاطع فيديو يومية من خلال صفحة الجمعية على تطبيق فيسبوك، التي يمكن الوصول إليها عبر الرابط: <https://m.facebook.com/MongolianRedCrossSociety/>. ولكون الجمعية عضواً نشطاً في اجتماعات لجنة الطوارئ الحكومية، فبمقتضى توجيهات الحكومة في اجتماع لجنة الطوارئ الحكومية، بدأت فروعها في تنظيم أنشطة الوقاية والتوعية في مناطقها. وتقوم جميع الفروع متوسطة المستوى في منغوليا بحشد

متطوعيا المدربين في مجال الوقاية من الإنفلونزا. وقد وزعت الجمعية بالفعل 7.000 عبوة محلول مطهر مائي من مخزونها للطوارئ على أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارة الصحة، ووكالة حماية الحدود، والوكالة الحكومية للتنشيط، وهيئة المطارات والسكك الحديدية.

وفي جمعية الصليب الأحمر الياباني، عُقد اجتماع لفرقة عمل (على مستوى الإدارة) للمرة الأولى، وذكر الرئيس أن الحكومة اليابانية قد تطلب تعاوناً أوثق مع الصليب الأحمر الياباني، الذي ينشط في توزيع رسائل رئيسية عبر وسائط التواصل الاجتماعي بشأن الوقاية من انتشار الفيروس.

وفي الوقت ذاته، حشدت **جمعية الصليب الأحمر فيتنامي** المعونة من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية للموظفين والمتطوعين الأساسيين. وقد شكلت الجمعية أفرقة عمل أساسية تتألف من متطوعي الصليب الأحمر على مستوى المجتمع المحلي، وتوفر لهم التدريب على التصدي لفيروس كورونا المستجد (nCoV-2019) للاضطلاع بأنشطة توعية منزلية/مجتمعية باستخدام شبكة من الميسرين/المدربين مع تجهيزهم بالموارد اللازمة. وقد عملوا بشكل وثيق مع الحكومة على جميع المستويات والقطاعات الصحية من أجل الدعوة أو الاتصال أو نقل الأشخاص المصابين أو المشتبه في إصابتهم إلى المرافق الصحية.

ولدى جمعية الصليب الأحمر فيتنامي خطة لتقييم وتجريب واختبار إنشاء وتطبيق الترتيب المجتمعي من أجل دعم القطاعات الصحية باستخدام شبكة متطوعي الصليب الأحمر وأعضائه على المستوى الميداني. وهناك خطة لتوزيع الصابون و/أو الأقنعة على الأسر المعيشية في المناطق مرتفعة الخطورة وإجراء دورات تدريبية بشأن كيفية استخدامها.

وتخطط **جمعية الهلال الأحمر الباكستاني** حالياً لحملة توعية بالتعاون مع وزارة الصحة في جميع فروع المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر بدء تدريب المتطوعين وتوزيع بعض معدات الوقاية الشخصية على المتطوعين والمستشفيات خلال الأيام المقبلة.

وبدأ **الصليب الأحمر الفلبيني** في شراء 1.500 مجموعة من معدات الوقاية الشخصية لمقره وفروعه، مع شراء 100 مجموعة إضافية للعاملين الطبيين في الخطوط الأمامية. وقد بدأ الصليب الأحمر الفلبيني بالفعل في العام الماضي، (2019)، بتخزين معدات الوقاية الشخصية مسبقاً في المراكز المحلية لدى المطارات الدولية، وفي المستودعات الإقليمية، وفي المراكز المحلية ذات المخاطر العالية المتعلقة بإنفلونزا الطيور في لوزون المركزية. وقد نشر الصليب الأحمر الفلبيني للعموم معلومات عبر وسائط التواصل الاجتماعي، وأصدر نصائح خدمات صحية من أجل المراكز المحلية بشأن موسم الإنفلونزا.

وفي يوم 25 يناير، عقد الصليب الأحمر الفلبيني اجتماعاً في إطار حملة التأهب لفاشية الفيروس التاجي المستجد (كورونا) حضره ممثلو أكثر من 20 منظمة/مؤسسة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة ومنظمات صحية أخرى. وأبلغ فروعه عبر إشعار إداري بخطور هذا الفيروس التاجي المستجد والإجراءات التي يوصي الموظفون والمتطوعون والمراكز المحلية باتباعها بشأن أنشطة وآليات الوقاية والتأهب والاستجابة.

ومنذ بداية الفاشية، تعكف **مكاتب الاتحاد الدولي في آسيا والمحيط الهادئ** على إمداد الجمعيات الوطنية في المنطقة بالمعلومات والدعم التقني، وتنسيق تبادل المعلومات، وتوجيه الدعم التمويلي من خلال هذا النداء إلى من يحتاجون إليه، مع إعطاء الأولوية للجمعيات الوطنية في البلدان التي سجلت حالات، وكذلك تلك البلدان المعرضة للخطر استناداً إلى تحليل مؤشر الأمن الصحي العالمي ومؤشر التعرض للأمراض المعدية.

وتشير الزيادة في عدد الحالات المؤكدة التي سُجِّلت في تايلند وسنغافورة وفيتناموماليزيا إلى ضرورة توسيع نطاق تدابير التأهب للأوبئة والجوائح بحيث تكون الجمعيات الوطنية مستعدة للاستجابة في حالة حدوث مزيد من انتقال فيروس كورونا المستجد على مستوى المجتمع المحلي. وهناك في المنطقة تفاوت في البلدان من حيث الاستعداد هناك بلدان أفضل استعداداً والبلدان أقل استعداداً ذات نُظم صحية أكثر ضعفاً. ومن العوامل الأخرى المثيرة للقلق الفئات الضعيفة المحددة التي قد لا تتمتع بالحصول على مستوى الخدمات الصحية ذاته الذي يتمتع به مواطنو البلدان المضيفة. فعلى سبيل المثال، تستضيف ماليزيا وسنغافورة العديد من العمال المهاجرين من أجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، وقد يتعين على الجمعيات الوطنية المعنية أن تدعم السلطات العامة في الوصول إلى هذه الفئة برسائل توعية.

جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أفريقيا

حتى 10 فبراير 2020، لم تكن هناك حالات إصابة مؤكدة في منطقة أفريقيا، ولكن كانت هناك 55 حالة اشتباه في الإصابة في 10 بلدان (22-29 يناير 2020)، وهي: إثيوبيا وأنغولا وزامبيا وزمبابوي وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وكينيا وموريتانيا وموريشيوس والنيجر. ونظراً إلى تزايد حالة الضعف في جميع أنحاء القارة الأفريقية بسبب التحولات الكبيرة في السفر والتجارة مع الصين على مدى السنوات القليلة الماضية (التي زادت بنسبة 600% في العقد الماضي)، والحدود الدولية غير المحصنة، وهشاشة البنى الأساسية الصحية، والتحديات الإنسانية والإمناجية المستمرة، يظل التحذير من المخاطر مرتفعاً مع وجوب مواصلة الاستمرار في جهود التأهب. وعلى وجه التحديد، من الضروري تعزيز التأهب للأوبئة والجوائح وزيادة قدرة منطقة أفريقيا على الاستجابة في حال تفشي فيروس كورونا المستجد. وعلى الرغم من عدم اكتشاف أي حالة إيجابية داخل القارة حتى الآن، فإن الاتحاد الدولي يركز على تدابير التأهب التي يتعين اتخاذها داخل البلدان الأكثر عرضة للخطر وفقاً لمستوى الأولوية 1 و2 اللذين حددتهما منظمة الصحة العالمية في قطاعات الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية والصحة (يرجى الاطلاع على الجدول أدناه). وتقتصر الخطة الإقليمية نموذجاً لتقاسم التكاليف مع الجمعيات الوطنية الشريكة الرئيسية العاملة بالفعل في قطاع الصحة في هذه البلدان من أجل استكمال الأنشطة الجارية وتوجيه التمويل بفعالية إلى البلدان غير المشمولة بالتغطية حالياً.

البلدان الأفريقية ذات الأولوية وفقاً لما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية:

البلدان	مستوى الأولوية
إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وتنزانيا والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وكوت ديفوار وكينيا وموريشيوس ونيجيريا	1
رواندا وزمبابوي والسنغال وسيشيل واليابون وغينيا الاستوائية وغينيا كوناكري ومدغشقر وموريتانيا وموزمبيق	2
بقية بلدان أفريقيا	3

الأمريكتين

وفقاً لاستجابة الصحة العامة وتقييم المخاطر للأمريكتين، تُأكد وقوع 19 حالة إصابة في منطقة الأمريكتين خلال الفترة من 21 يناير إلى 10 فبراير: 12 حالة في الولايات المتحدة الأمريكية و 7 حالات في كندا¹. وكان ما يصل إلى 10 حالات من تلك التي تُخفّصت في الولايات المتحدة الأمريكية حديثة عهد بالسفر إلى مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين³. أما في كندا، فكان جميع الأفراد حديثي عهد بالسفر إلى ووهان وجميعهم مخالطين بعضهم لبعض.

يسير التصدُّد للإفولوزا وغيرها من الأمراض التنفسية في المنطقة بشكل جيد، وعلى وجه الخصوص، بناءً على الزخم المتولّد عن جائحة الإفولوزا المرتبطة بفيروس الإفولوزا A(H1N1)pdm09، وقد تعرّضتْ لمرض التهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARI) في الأمريكتين وتوسّع نطاقه الجغرافي، مع تعزيز شبكة المراكز الوطنية للإفولوزا (NICS). وفي الوقت الحاضر، أصبح لدى جميع المراكز التابعة لشبكة المراكز الوطنية للإفولوزا في الأمريكتين موظفون معتمدون من اتحاد النقل الجوي الدولي من أجل شحن العينات. وفي سياق ظهور فيروس كورونا المستجد، تشكل شبكة ترصد الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARInet) أساساً لجهود التصدُّد الوطنية والإقليمية التي تسلط الضوء على أدوار شبكة المراكز الوطنية للإفولوزا من أجل التشخيص المختبري.

ويقوم **الصليب الأحمر الأمريكي** بالرصد الوثيق للوضع المتعلق بفاشية فيروس كورونا المستجد (nCoV-2019). وهو يعمل في الوقت الراهن مع الوكالات الحكومية ومسؤولي الولايات من أجل تحديد ما قد يلزم من دعم من الصليب الأحمر خلال الأيام والأسابيع المقبلة. وقد بدأت عملية إغاثة من الكوارث من المستوى الثالث بقيادة وطنية، وأصدر أمرٌ بالعملية يتضمن تفاصيل خدمات الصليب الأحمر الأمريكي المحتملة. ويقوم الصليب الأحمر الأمريكي بتعبئة طلب ورد إليه من شبكة دعم إدارة المعلومات المفاجئة (SIMS) لدعم نداء الطوارئ من أجل منسق إدارة المعلومات.

ويكف **الصليب الأحمر الكندي** على رصد الوضع، وقام بتفعيل قائمته من الأفراد المدربين المتأهين للانتشار متى طُلب منهم ذلك. كما أطلق حملة وطنية من خلال موارده الإعلامية لجمع الأموال من أجل عملية الصليب الأحمر الصيني للتصدّي لفاشية فيروس كورونا المستجد².

وبالإضافة إلى ذلك، قام الصليب الأحمر الكندي، بناءً على طلب حكومة كندا، بتبشير تبرع عيني بمعدات الوقاية الشخصية من حكومة كندا إلى جمعية الصليب الأحمر الصيني، بينما يقدم الدعم للكنديين العائدين من الصين الذين يقيمون لمدة 14 يوماً في نزل إيواء مؤقتة معزولة. وفي هذه الأماكن للإيواء المؤقت، يدعم الصليب الأحمر الكندي استقبال المقيمين في الموقع وتسجيلهم وإمدادهم بالمعلومات والموارد. ويشمل ذلك توفير ما يلي:

- خدمات تقديم الوجبات، التي تشمل خيارات وجبات خاصة بالقيود الغذائية؛
- دعم السلامة والرفاه بما في ذلك الوصول إلى الأنشطة الترفيهية والترويجية المناسبة للعمر، والتحقق من التعافي، وإجراء الإحالات اللازمة لتلبية احتياجات الصحة النفسية، وآليات تلقي الملاحظات والتعليقات؛
- خدمات الملابس وغسلها وكما حسب الحاجة؛
- لم تشمل الأسرة، بما في ذلك تبشير الروابط الأسرية وإعادة الاتصال بأفراد الأسرة؛
- توفير المواد الشخصية، مثل مستلزمات النظافة الصحية والحصول على الخدمات المناسبة لفئة العمر مثل لوازم الرضع، وأقفاص اللعب المأمونة للأطفال الرضع، والوسائل المساعدة على الحركة والاحتياجات الطبية.

وقد قام المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي في الأمريكتين بتشكيل فريق للتنسيق يضم أعضاء من وحدة الكوارث والأزمات ووحدة الصحة ووحدة الاتصالات وفريق الإدارة العليا وأفرقة دعم المجموعات القطرية، وذلك لضمان التنسيق القوي وتبادل المعلومات على نطاق الأمريكتين. وتكف وحدة الصحة على التواصل الفعّال مع جميع الجمعيات الوطنية الخمس والثلاثين في المنطقة، حيث تقدم لها المعلومات وتبادل معهم المشورة والنصح من الاتحاد الدولي وتدعم التخطيط للطوارئ، بما في ذلك التخطيط الإقليمي للطوارئ والتخطيط لاستمرارية الأعمال. ومع التجربة المكتسبة في مجال التصدي للجوائح، بما في ذلك فاشية فيروس زيكا في عام 2016، فإن المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي في الأمريكتين في وضع جيد للاستفادة من الدروس المستخلصة ومن أفضل الممارسات، مع تشجيع التبادل فيما بين الجمعيات الوطنية الشقيقة في المنطقة. وسيجري أيضاً على الصعيد العالمي تبادل الدروس المستخلصة من منطقة الأمريكتين وعمليات الاستجابات السابقة للجوائح.

أوروبا

وفقاً لتقارير المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، فقد تُأكد وقوع 39 حالة إصابة في أوروبا حتى 10 فبراير 2020: 14 حالة في ألمانيا، و 3 حالات في إيطاليا، و 11 حالة في فرنسا، و 4 حالات في المملكة المتحدة، وحالة واحدة في كلٍ من بلجيكا وفنلندا والسويد، وحالتان في كلٍ من إسبانيا والاتحاد الروسي³. وأنشئت فرقة عمل إقليمية وشارك في تسييرها الوحدة الإقليمية للكوارث والأزمات ووحدة الصحة والرعاية، ويجري التبادل المستمر للمعلومات وتوفير الاتصالات بين المكتب الإقليمي والمكتب القطرية وأفرقة دعم المجموعات القطرية. وقد شارك بالفعل في أنشطة التأهب و/أو الاستجابة ما لا يقل عن 16 جمعية وطنية من منطقة أوروبا، بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الأرميني، وجمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني، والصليب الأحمر البريطاني، والصليب الأحمر البلغاري، والصليب الأحمر الفنلندي، وجمعية الصليب الأحمر الجورجي، والصليب الأحمر الألماني، والصليب الأحمر الإيطالي، وجمعية الهلال الأحمر القيرغيزستاني وجمعية ماجن دافيد أدمو الإسرائيلية والصليب الأحمر لجمهورية مقدونيا الشمالية والصليب الأحمر الإسباني والهلال الأحمر الطاجيكستاني، كما شاركت كل من هذه الجمعيات في آليات التنسيق الوطنية الخاصة بكل منها.

وقد وقع الاتحاد الدولي مع منظمة الصحة في عام 2019 مذكرة تفاهم من أجل منطقة أوروبا تتضمن بنوداً بشأن الصحة في حالات الطوارئ والتأهب للجائحة ومكافحة الأوبئة. وقد نُشرت هذه المذكرة من أجل تعزيز الشراكة ويمكن استخدامها على المستوى القطري، حسب الاقتضاء. ويظل فريق الصحة الإقليمي التابع للاتحاد الدولي على اتصال بقطاع الطوارئ الصحية والأمراض المعدية، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في منطقة أوروبا، والجمعيات الوطنية من أجل تنسيق جهودهم وإجراءاتهم للتأهب والاستجابة مع المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية وسلطات الصحة العمومية المحلية.

¹ لوحة بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019).

² الحملة الوطنية للصليب الأحمر الكندي - نداء استجابة الفيروس المضاد للفيروسات والزاية والتاجية في الصين

³ <https://www.ecdc.europa.eu/en/cases-2019-ncov-eueea>

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أكدت منظمة الصحة العالمية وجود سبع حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد حتى 10 فبراير 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإمارات العربية المتحدة، منها ست حالات حديثة عهد بالسفر إلى الصين. ونظراً للطبيعة العالمية لطرق السفر والعبور، فمن المتوقع تصدير حالات أخرى مصابة بهذا الفيروس لنظهر في بلدان أخرى، ومن المرجح أن تصل حالات أخرى إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمر بأزمات مطوّلة، بينما تنسم نُظُمها الصحية بالهشاشة والتعرض لضغوط تفوق إمكاناتها، وبقدرتها المحدودة على تلبية الاحتياجات الإضافية المرتبطة بالفاشيات. وسيؤدي الأثر الاقتصادي لمثل هذه الفاشية إلى زيادة الاحتياجات إلى الدعم الإنساني نتيجة لتفاقم مستوى الضعف الحالي في المنطقة.

وقد أنشأ المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرقة عمل إقليمية برئاسة مشتركة من وحدتي الصحة والكوارث/الأزمات في بيروت. وتتواصل فرقة العمل بشكل وثيق مع المكاتب القطرية في المنطقة ومع الجمعيات الوطنية من أجل تحليل الاحتياجات وتوفير الدعم المناسب لتدابير التأهب والاستجابة. ويشمل ذلك تعزيز الممارسات الصحية والنظافة الصحية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تعجيل وتحسين الحلول المجتمعية لمنع الفاشية ومكافحتها. وتتركز هذه الإجراءات على الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية، والدعم النفسي، وواجب الرعاية، وتوفير الخدمات، وتأهب الجمعيات الوطنية للاستجابة، بما في ذلك التخطيط للطوارئ والتأهب من أجل الاستجابة بشكل فعّال. وأجرت فرقة العمل عدة اتصالات مع الجمعيات الوطنية على عدة مستويات: القيادة العليا، والإدارات التقنية (الصحة، وإدارة الكوارث، والاتصالات). وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت منصة إلكترونية لضمان تبادل المعلومات والموارد التقنية في الوقت المناسب.

وتواصل فرقة العمل الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رصد الوضع السريع التطور لتقليل خطر استيراد فيروس كورونا المستجد إلى المنطقة، والعمل بشكل وثيق مع الجمعيات الوطنية لتعزيز دورها ككيان مساعد لسلاطاتها العامة ودعم التأهب والاستعداد التشغيلي على الصعيدين الداخلي والوطني بالتعاون مع وزارات الصحة، والاتحاد الدولي وشركاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر المتواجدين، فضلاً عن منظمة الصحة العالمية على الصعيد الوطني.

مقر أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف

تقوم أمانة الاتحاد الدولي في جنيف بتنسيق التوجيه العالمي وتبادل المعلومات وتوفير الدعم لأعضائها البالغ عددهم 192 عضواً لكي يكونوا متأهبين ومستعدين للاستجابة وفقاً لقدراتهم وولياتهم، وذلك من خلال مكاتبها الإقليمية الخمسة في آسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور)، وأفريقيا (نيروبي)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيروت)، وأوروبا (بودابست) والأمريكيتين (بنا). وقد خصّصت أموال من أجل 14 جمعية وطنية، وقد تركزت تلك التخصيصات في الوقت الراهن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال التمويل الأولي المتاح من خلال هذا النداء الطارئ، مما يمكن هذه الجمعيات من توسيع نطاق إجراءاتها للتأهب ونشر موظفي التدخل السريع عند الحاجة. ويجري عمل المزيد من التخصيصات لجمعيات وطنية خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع استمرار جمع الأموال منذ أن أُطلق هذا النداء في 31 يناير 2020.

وتواصل الأمانة التنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن شراء معدات الوقاية الشخصية اللازمة للموظفين والمتطوعين لدى الجمعيات الوطنية ممن يعملون لدى المرافق الصحية في بلدانهم و/أو يدعمونها، بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الصيني، وفي يوم 6 فبراير أُطلق جدول يحدد بنود التبرعات العينية المطلوبة ينشد في البداية دعم عملية جمع تبرعات عينية بما قيمته 10 ملايين فرنك سويسري تقريباً من معدات الوقاية الشخصية. ولا تشمل هذه المرحلة احتياجات البلدان الأخرى، ويجري تصميم الاستراتيجية العامة لشراء المستلزمات الاستهلاكية نظراً لنقص الإمدادات في جميع أنحاء العالم، أي أنه سيتعين تحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات. كما سيهدف نهج الاتحاد الدولي المتعلق بالإبلاغ عن المخاطر إلى المساهمة في تحسين فهم متى تكون، ومتى لا تكون، هناك حاجة إلى الأتعة/معدات الوقاية الشخصية، وذلك من أجل العمل على تخفيف الضغط على سلسلة التوريد العالمية.

ومنذ إطلاق نداء الطوارئ الأولي في 31 يناير، نُشر ما لا يقل عن 12 موظف للتدخل السريع على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، حيث وصل 11 موظفاً منهم إلى أماكنهم اعتباراً من 10 فبراير، بمن فيهم أخصائيو إضافيون في مجال التأهب للجوائح في بيجين (فريق دعم المجموعات القطرية التابع للاتحاد الدولي)، وفي كوالالمبور (المكتب الإقليمي)، وفي جنيف. وقد بدأت المكاتب الإقليمية للاتحاد الدولي الموجودة خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ في رسم خرائط للمخاطر وتحديد الأولويات داخل مناطقها، فضلاً عن التنسيق مع الشركاء في ضوء الموارد المتاحة في البلدان التي تحددت وفقاً للتليل أدناه.

وفي 5 فبراير، أطلقت منظمة الصحة العالمية **نداءاً للتأهب والاستجابة الاستراتيجيين** بقيمة 675 مليون دولار أمريكي، يهدف إلى دعم البلدان من أجل اتخاذ تدابير وقائية أفضل والتشخيص السريع. وسوف تستهدف خطة الاتحاد الدولي المكملة لاستراتيجية منظمة الصحة العامة للتأهب والاستجابة، أكثر البلدان تعرضاً للخطر مع التركيز على الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية، والتعبئة الاجتماعية، وتقديم الدعم لأعضائه الذين ليس لديهم برامج للتأهب للأوبئة.

وتعمل أفرقة الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية التابعة للاتحاد الدولي بشكل وثيق مع أعضاء الاتحاد الدولي والوكالات الأخرى من أجل تبادل المعلومات الدقيقة والجديرة بالثقة في الوقت المناسب في مجال الصحة العامة، مع التركيز على ترجمة المحتوى الطبي الحيوي إلى معلومات وقائية قابلة للتنفيذ والتصدي للمعلومات المغلوطة. وتجري ترجمة أصول وسائط التواصل الاجتماعي الآن إلى أكثر من 30 لغة مع تبادلها على نطاق واسع بواسطة الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم. وهناك مذكرة توجيهية تساعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر على تنفيذ نهج فعّالة للإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية مكمّنة مع سياقها المحلي. وستتاح المزيد من المواد الإرشادات من أجل تعزيز الحوار المحلي والتلاحم الاجتماعي مع التركيز على التصدي للوصم وكراهية الأجانب. ويجدر الإشارة إلى أن التوتر والخوف يغذيان أنماط السلوك الضارة والعنصرية ضد السكان المنحدرين من أصول آسيوية الذين يتهمون بنشر فيروس كورونا. ويضم الاتحاد الدولي جهوده إلى الجهود المبذولة مع الشركاء ووسائط الإعلام لمعالجة المواقف السلبية وتعزيز القبول والثقة.

وإدراكاً لتفاوت درجات التأهب والقدرات الحالية من أجل التصدي للوباء في جميع البلدان ذات الأولوية، يقدم هذا النداء أنشطة التأهب الموصى بها (وأنشطة الاستجابة عند الاقتضاء) لأعضاء الاتحاد الدولي لتنفيذها حسب الاقتضاء ولتوسيع نطاقها وفقاً لاحتياجات البلد وقياسها في ضوء قدرة الجمعية الوطنية ذات الشأن، مع استكمالها بدعم تقني من هيكل الاتحاد الدولي ذات الشأن المتاحة. وسوف يدعم الاتحاد الدولي أعضاءه في هذه الاستجابة مع إيلائهم الأولوية باستخدام مجموعة من معايير الاختيار لضمان تخصيص الموارد على أكفأ وجه على أساس القدرات ونقاط الضعف والمخاطر.

ومن المهم دمج الإجراءات، قدر الإمكان، ضمن المبادرات البرنامجية الموجودة على الصعيد القطري لزيادة القدرات القائمة. ويمكن للجمعيات الوطنية المشاركة بالفعل في عملية التأهب من أجل الاستجابة بشكل فعّال أن تتحقق من نتائج تقييمها، والأولويات ذات الصلة، وخطة العمل الموضوعية من أجل تعزيز تأهبها. وتشكل مجالات مثل التحليل والتخطيط أو القدرة التشغيلية - لا سيما الصحة في حالات الطوارئ - بعض العناصر التي يمكن أن تكون أكبر داعم لتقييم مدى استعداد هذه الجمعيات للتصدي للأوبئة. وإذا لم يكن خطر الوباء

مدرجاً في الأصل في تقييم المخاطر الذي تجرّه الجمعية الوطنية، أو إذا لم تكن الجمعية الوطنية قد انخرطت بعد في عملية تأهب من أجل الاستجابة بشكل فعال (PER)، فإن الاعتبارات الخاصة بالتأهب للأوبئة يمكن أن تساعد في توجيه إجراءات التأهب للفاشية الحالية.

وتقوم أفرقة الاتحاد الدولي المعنية بالصحة وبتأهب الجمعيات الوطنية والتنمية والتطوع بإعداد وتنقيح إرشادات ومواد مرجعية من أجل دعم جهود الجمعيات الوطنية في مجال التأهب، ويشمل ذلك إعداد مرفق بالمذكرة التوجيهية للاتحاد الدولي وللجمعيات الوطنية بشأن فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019). وتهدف هذه المذكرة التوجيهية المُحدّثة إلى مساعدة صنّاع القرار في الجمعية الوطنية والإدارة العليا على الاضطلاع بما يلي:

- (1) مناقشة دور جمعيتهم الوطنية مع السلطات الحكومية والشركاء فيما يتعلق بالفاشية الحالية لفيروس كورونا المستجد؛
- (2) تقييم قدرة جمعيتهم الوطنية ومدى استعدادها للاستجابة للفاشية؛
- (3) تحديد التدابير التي يمكن أن تتخذها جمعيتهم الوطنية إزاء الفاشية الحالية من أجل دعم أنشطة الوقاية والتأهب والكشف والاستجابة في بلدانهم؛
- (4) تأهب جمعيتهم الوطنية للفاشية.

ومع سرعة تطور الوضع ومبادرة الجمعيات الوطنية إلى التأهب للاستجابة، يعطي الاتحاد الدولي أيضاً الأولوية **لتخطيط استمرارية الأعمال** على جميع المستويات (القطرية والإقليمية والعالمية). وسينصب التركيز الأولي على تحديد التأثير/التهدد المحتمل لهذه العملية على القدرات التشغيلية الشاملة ووضع إطار لضمان الاستجابة بشكل فعال لحالات الطوارئ بموارد محدودة، بما في ذلك تحديد الحد الأدنى من الهياكل اللازمة للحفاظ على سير الأعمال الأساسية. ويجري حشد قدرات إضافية لدعم هذه العملية لضمان اتساق الخطط على النطاق الإقليمي، وتكييف الإرشادات اللازمة لأعضائه أيضاً.

وتطلعاً للمستقبل واستخلاص الدروس من الاستجابات لفاشيات سابقة، يعترف الاتحاد الدولي ويقر بأن فاشية فيروس كورونا المستجد لا تهدد حياة الناس وصحتهم فحسب، بل لها أيضاً تأثير اقتصادي على البلدان المتضررة. وفي الوقت الراهن، لا يمكن التكهّن بالتأثير على سبل معيشة الناس، لا سيما أشد الفئات ضعفاً، ولكن ينبغي رصد. وتبيّن الدروس المستخلصة من الأوبئة السابقة أنها قد تكون ذات آثار اقتصادية فورية وطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، يمكن للحجر الصحي وفرض القيود على التنقل أن يمنع الناس من العمل أو أن يحد من فرص الوصول إلى الأسواق، ونتيجة لذلك فقدت الناس أعمالهم وتفقّد الأسر المعيشية أو الأفراد الذين يعتمدون على الأجور اليومية مصدر دخلهم. وعلاوة على ذلك، قد تعاني الأسر المتضررة من التهميش أو فقدان مصدر دخلها الرئيسي. وسيقوم الاتحاد الدولي وجمعياته الوطنية برصد ذلك، مع إعطاء الأولوية للمجتمعات المحلية في البلدان التي حدث فيها انتقال للفيروس في موقع محدد أو على نطاق مجتمعي، كما سيقوم بالاستجابة، حسب الاقتضاء، بخيارات متاحة مثل أنشطة التوزيعات النقدية لتلبية الاحتياجات الفورية وإنعاش سبل العيش لتلك الأسر المعيشية الضعيفة، وذلك بالتنسيق مع السلطات الوطنية.

وتضطلع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في حدود قدراتها وولاياتها للاستجابة كجهات مساعدة للسلطات العامة في مجال منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من حدتها، بدور هام في مكافحة هذه الفاشية، على الصعيدين القطري والدولي على حد سواء. ويتعزز ذلك **بالقرار 3** الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي اعتُمد في ديسمبر 2019. ويلزم هذا القرار الدول وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتصدي معاً للأوبئة والجوائح. ويمكن للجمعيات الوطنية أن تُشرك الناس والمجتمعات المحلية، سواء عبر الإنترنت أو بغير الإنترنت، في تعزيز أنماط السلوك التي تقلل من خطر الإصابة بالفيروس أو نقله، وتبشر فهم المجتمع المحلي وقبوله لتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها، وأن تساعد على مكافحة المعلومات المغلوطة والأشاعات والذعر بين الناس. كما تقدم الجمعيات الوطنية الدعم النفسي الاجتماعي للمتضررين من الأفراد والمجتمعات المحلية، وكذلك لمقدمي الرعاية، سواء في المرافق الصحية أو في أماكن الرعاية المنزلية. وأخيراً، يمكن للجمعيات الوطنية أن تقدم خدمات اجتماعية طارئة للأفراد والمجتمعات المحلية في أماكن الحجر الصحي أو عندما تفوق الضغوط على المرافق الصحية إمكاناتها. وتهدف الأنشطة الطارئة التي يقوم بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وصون كرامة المتضررين بشكل كامل. ويكون عمل الجمعيات الوطنية مدعوماً بتدابير لحماية موظفيها ومتطوعيها من التعرض للإصابة أثناء أدائهم واجبه.

ولذلك، يمكن للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفه أكبر شبكة إنسانية قائمة على المتطوعين في العالم، أن يؤدي دوراً فريداً في الوصول إلى المجتمعات المحلية بهذه الأنشطة الحيوية.

الاستراتيجية التشغيلية

يدعم هذا النداء الطارئ الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان المعرضة لخطر وباء فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019) أو التي ظهرت فيها بالفعل حالات إصابة به. ويتمثل الهدف التشغيلي العام في المساهمة في الحد من المرض والوفاة بسبب فاشية هذا الفيروس والآثار الاجتماعية الناجمة عنها، وذلك من خلال منع انتقال العدوى أو إبطائها والمساعدة على ضمان استمرار حصول المجتمعات المحلية المتضررة من هذه الفاشية على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتبنايا الاستراتيجية والنهج التي تستخدمها الجمعيات الوطنية المتضررة تبعاً لحالة الفاشية داخل ذلك البلد، ويجري تصنيف البلدان إلى مجموعات وفقاً لوضعها من الفاشية إلى خمس مراحل من التأهب للأوبئة والتصدي لها:

- 1- البلدان التي **ينتقل فيها الفيروس على مستوى المجتمع المحلي** بشكل مستمر، فيما يتجاوز الحالة (الحالات) الأولية المصابة الواردة من الخارج وحالات إصابة المخالطين للمصابين؛
- 2- البلدان التي **ينتقل فيها الفيروس في موقع محدد** بسبب حالات مصابة واردة من الخارج، مع اكتشاف حالات أخرى بين مخالطين لمصابين أو داخل مجتمع محلي مقفل؛
- 3- البلدان التي يوجد بها حالة مصابة أو أكثر **واردة من الخارج** وأمكن تشخيصها بسرعة وعزلها وإخضاعها للعلاج؛
- 4- البلدان التي **لديها مخاطر عالية لاستيراد حالات مصابة من الخارج** بسبب السفر أو غيرها من الروابط بالبلدان التي تعاني من انتقال العدوى، لا سيما تلك التي تتسم بضعف نُظُم الصحة و/أو التّردّد لديها؛
- 5- بلدان **التأهب**، التي ليست معرضة تحديداً لخطر مرتفع لاستيراد حالات مصابة من الخارج، ولكن ينبغي لها مع ذلك أن تتأهب للإصابة بسبب خطر انتقال العدوى و/أو الجائحة بشكل عام.

ويستند تنفيذ استراتيجية الاتحاد الدولي للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد إلى تقييم دينامي ومستمر للوباء، التي تهدف أولاً إلى احتواء الفاشية، على الصعيدين العالمي والمحلي في كل بلد من البلدان المتضررة حديثاً. ومع ذلك، تفر الاستراتيجية أيضاً بوجود خطر انتشار أوسع نطاقاً للوباء أو جائحة، ويهدف الاتحاد الدولي إلى دعم الجمعيات الوطنية للانتقال من اتباع نهج الوقاية إلى نهج الاحتواء للتخفيف من الآثار والحد من المخاطر حسب الحاجة. وستركز هذه المبادرات على توفير أنشطة مجتمعية في مجال الصحة والنظافة الصحية؛

والحفاظ على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ ومعالجة الشواغل المجتمعية والإجابة عن الأسئلة والتصدي للإشاعات؛ والحد من الخوف والوصم؛ وصون كرامة أشد المجتمعات المحلية ضعفاً من خلال تلبية احتياجاتها الفورية واستعادة سبل العيش و/أو تنوع مصادر الدخل.

وينبغي أن تستند الأنشطة المتعلقة بمنع انتقال العدوى والحد من الآثار الضارة والوصم بسبب الفاشية، قدر الإمكان، إلى البرامج الموجودة لدى الجمعية الوطنية مع توسيع نطاقها أو تكيفها مع فاشية فيروس كورونا المستجد. ويجدر الإشارة إلى أن متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفيه الذين يضطلعون بتنفيذ برامج الصحة والحد من مخاطر الكوارث والبرامج الأخرى على مستوى المجتمع المحلي يتمتعون بوضع جيد يمكنهم من كشف المصابين بالفيروس ودعمهم؛ وإعطاء معلومات دقيقة على أساس تساؤلات المجتمع المحلي وشواغله؛ وإعطاء المجتمعات المحلية أدوات التغيير الإيجابي لأنماط السلوك من أجل الحد من خطر الإصابة بالمرض؛ وتوثيق التعليقات والآراء المجتمعية والإجابة بشكل صحيح عنها (الأسئلة والشواغل والشائعات)؛ والإبلاغ عن المخاطر. وسينصب التركيز على تنمية المسؤولية المجتمعية والمشاركة المجتمعية في نهج الوقاية من فيروس كورونا المستجد والتأهب له والتصدي له.

وسيجري تكثيف هذه الأنشطة و/أو (إعادة) تفعيلها و/أو تكيفها للحفاظ على تأثيرها أثناء فاشية فيروس كورونا المستجد، مع التكيف أيضاً من أجل القيام تحديداً بالحد من خطر انتقال العدوى أو تحسين الكشف عن حالات المرض المرتبط بفيروس كورونا المستجد ورعايتها. وإذا انتشرت الفاشية داخل بلد معين، فسوف تزداد الأنشطة من حيث شدتها و/أو حجمها و/أو نطاقها، في حين قد تكون هناك حاجة إلى توفير دعم إضافي من أجل الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية داخل نطاق عمل الجمعية الوطنية المعتاد أو خارجه لمنع انتقال العدوى أو التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية للفاشية. وستكون صحة الموظفين والمتطوعين ورفاههم محل اعتبار طيلة هذه المرحلة، بما في ذلك الرعاية النفسية الاجتماعية، وسيجري تكثيف البرامج و/أو تطويرها للتخفيف من المخاطر عن طريق الحد من التعرض أو زيادة مستوى الحماية، حسب الحاجة.

الأنشطة والأهداف المدعومة			
مرحلة الوفاء	الهدف	التكسيكات	ركائز النشاط
انتقال العدوى على مستوى المجتمع المحلي	الحد من المراضة والوفيات الناجمة عن فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019)؛ و/أو تخفيف الآثار الثانوية على النظام الصحي والاجتماعي وسبل العيش والرفاه.	<ul style="list-style-type: none"> الحد من انتقال العدوى من خلال الإبلاغ عن المخاطر والاتصال لتغيير أنماط السلوك (غسل اليدين، والمباعدة الشخصية، وما إلى ذلك) والمشاركة المجتمعية، وتصميم الأنشطة استناداً إلى الآراء والتعليقات المجتمعية. زيادة فهم الأنشطة الخطرة والأمنة لدى عامة الناس ولدى المعرضين لخطر مرتفع استناداً إلى القيم والأسئلة والمعارف المجتمعية، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للحد من آثار الفاشية على الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي. القيام على مستوى المجتمع المحلي بتحسين الوقاية والكشف عن الحالات الخطيرة والإحالة من خلال أنشطة التصدُّد المجتمعي والصحة المجتمعية الموجودة والتي جرى توسيع نطاقها، وتبادل المعلومات الصحية في الوقت المناسب بعد التحقق من صحتها، وأنشطة مكافحة الوصم والخوف. دعم النظم الصحية للتخفيف من التأثيرات الثانوية للفاشية في الحصول على الرعاية الصحية. دعم تقديم الرعاية للمرضى المصابين بأمراض ذات صلة بفيروس كورونا المستجد (الرعاية السريرية وشبه الطبية والمنزلية، حسب مقتضيات السياق والولاية)، والحد من خطر إصابة العاملين في مجال الرعاية الصحية وانتقال العدوى في المرافق الصحية. دعم الحصول على الاحتياجات الفورية/سبل العيش والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية لعامة السكان. دعم خدمات الطوارئ من أجل الحد من تأثير تدابير الصحة العامة مثل الحجر الصحي. التكسيكات الشاملة (على النحو الوارد أدناه). 	<ul style="list-style-type: none"> الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة الاجتماعية بشكل شامل (بما في ذلك رسائل معالجة الوصم والخوف والذعر) فيما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة والدعم النفسي الاجتماعي. الدعم النفسي الاجتماعي. برامج الصحة المجتمعية (الاكتشاف والإحالة والتوعية الصحية وتعزيز النظافة الصحية)، مع تغيير النطاق والتكيف من أجل التصدي لفيروس كورونا المستجد في المدين المتوسط والطويل. الوقاية من العدوى ومكافحتها وأنشطة النظام الصحي الأخرى من أجل تحسين الرعاية أو الحصول على الرعاية. تقديم الخدمات السريرية وشبه الطبية لتكملة النظام الصحي في الحالات التي تتجاوز القدرة الاستيعابية. الخدمات الاجتماعية الطارئة للمجتمعات الخاضعة للحجر الصحي أو الخاضعة لقيود على التنقل. الدعم النقدي و/أو دعم سبل العيش من أجل تلبية الاحتياجات الفورية/استعادة موارد الدخل للأسر المعيشية الضعيفة في المجتمعات المحلية المتضررة من الفاشية (التصدي للفاشية). استمرارية الأعمال للخدمات الصحية والإنسانية المعتادة. استمرارية الأعمال والتخطيط للطوارئ.
انتقال العدوى في موقع محدد	احتواء الفاشية عبر الحد من خطر انتقال الفيروس بشكل أكثر عمومية؛ ودعم ثقة الجمهور في النظام الصحي وتعزيز التغيير الفعّال في أنماط السلوك الصحي وممارسات النظافة الصحية.	<ul style="list-style-type: none"> الحد من انتقال العدوى من خلال الإبلاغ عن المخاطر والاتصال لتغيير أنماط السلوك (غسل اليدين، والمباعدة الشخصية، وما إلى ذلك) والمشاركة المجتمعية، وتصميم الأنشطة استناداً إلى الآراء والتعليقات المجتمعية. زيادة فهم الأنشطة الخطرة والأمنة لدى عامة الناس ولدى المعرضين لخطر مرتفع استناداً إلى القيم والأسئلة والمعارف المجتمعية، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للحد من آثار الفاشية على الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي. القيام على مستوى المجتمع المحلي بتحسين الوقاية والكشف عن الحالات الخطيرة والإحالة من خلال أنشطة التصدُّد المجتمعي والصحة المجتمعية الموجودة في المنطقة التي تعاني بشكل مباشر من انتقال العدوى، وتبادل المعلومات الصحية في الوقت المناسب بعد التحقق من صحتها، وأنشطة مكافحة الوصم والخوف. دعم الحصول على الاحتياجات الفورية/سبل العيش والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية للسكان المتضررين. دعم خدمات الطوارئ من أجل الحد من تأثير تدابير الصحة العامة مثل الحجر الصحي. التكسيكات الشاملة (على النحو الوارد أدناه). 	<ul style="list-style-type: none"> الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة الاجتماعية بشكل شامل (بما في ذلك رسائل معالجة الوصم والخوف والذعر) فيما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة والدعم النفسي الاجتماعي. الدعم النفسي الاجتماعي. برامج الصحة المجتمعية (الاكتشاف في موقع محدد والإحالة والتوعية الصحية العامة وتعزيز النظافة الصحية)، وتكييفها باعتبارها استجابة "مفاجئة". الخدمات الاجتماعية الطارئة للمجتمعات الخاضعة للحجر الصحي أو الخاضعة لقيود على التنقل. الدعم النقدي و/أو دعم سبل العيش من أجل تلبية الاحتياجات الفورية/استعادة موارد الدخل للأسر المعيشية الضعيفة في المجتمعات المحلية المتضررة من الفاشية (التصدي للفاشية). الفحص وتببع المخالطين وغير ذلك من الخدمات المتصلة بالتصدُّد واكتشاف الحالات. استمرارية الأعمال والتخطيط للطوارئ.

<ul style="list-style-type: none"> ● الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة الاجتماعية بشكل شامل (بما في ذلك رسائل معالجة الوصم والخوف والذعر). ● الدعم النفسي الاجتماعي. ● برامج الصحة المجتمعية (الاكتشاف في موقع محدد والإحالة والتوعية الصحية العامة وفي موقع محدد وتعزيز النظافة الصحية)، وتكييفها باعتبارها استجابة "مفاجئة". ● الخدمات الاجتماعية الطارئة للمجتمعات الخاضعة للحجر الصحي أو الخاضعة لقبود على التنقل. ● الفحص وتباعد المخالطين وغير ذلك من الخدمات المتصلة بالتزُّد واكتشاف الحالات. ● استمرارية الأعمال والتخطيط للطوارئ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التوعية على نطاق واسع بشأن ما نعرفه، وما لا نعرفه، عن فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019) استناداً إلى أحدث الأدلة من خلال معالجة شواغل السكان والإجابة عن تساؤلاتهم مع تقديم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية صحتهم. ● التأهب لمخاطر انتقال الفيروس في موقع محدد من خلال المشاركة المجتمعية، والإبلاغ عن المخاطر والاتصال لتغيير أنماط السلوك (غسل اليدين، والمباعدة الشخصية، وما إلى ذلك) والمشاركة المجتمعية، وتصميم الأنشطة استناداً إلى الآراء والتعليقات المجتمعية. ● زيادة فهم الأنشطة الخطرة والآمنة. ● القيام على مستوى المجتمع المحلي بتحسين الكشف عن الحالات من خلال أنشطة التزُّد المجتمعي والصحة المجتمعية الموجودة في المنطقة التي تعاني بشكل مباشر من حالة مصابة واردة من الخارج استناداً إلى القيم والأسئلة والمعارف المجتمعية، بما في ذلك القنوات المجتمعية الموثوق بها. ● دعم الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية لعامة السكان ● دعم خدمات الطوارئ من أجل الحد من تأثير تدابير الصحة العامة مثل الحجر الصحي. 	<p>مكافحة الفاشية عبر الحد من خطر الانتقال الثانوي للفيروس؛ ودعم ثقة الجمهور في النظام الصحي وتعزيز التغيير الفعّال في أنماط السلوك الصحي وممارسات النظافة الصحية.</p>	<p>حالة (حالات) واردة من الخارج</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة الاجتماعية بشكل شامل (بما في ذلك رسائل معالجة الوصم والخوف والذعر). ● استمرارية الأعمال والتخطيط للطوارئ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التأهب لمخاطر استيراد حالات مصابة من الخارج، وذلك من خلال المشاركة المجتمعية، والإبلاغ عن المخاطر والاتصال لتغيير أنماط السلوك (غسل اليدين، والمباعدة الشخصية، وما إلى ذلك) والمشاركة المجتمعية، وتصميم الأنشطة على أساس الآراء والتعليقات المجتمعية. ● زيادة فهم الأنشطة الخطرة والآمنة استناداً إلى الآراء والتعليقات المجتمعية ● تحقيق التأهب المؤسسي (تخطيط استمرارية الأعمال، والروابط المؤسسية مع وزارة الصحة، ومراكز عمليات الطوارئ، وغير ذلك من أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين) ● تعزيز قدرة موظفي الجمعية الوطنية والمتطوعين فيها على التصدي للأوبئة 	<p>دعم تأهب البلدان والسكان، بما في ذلك التأهب للاستجابة لأول حالة ترد من الخارج (الكشف والعزل والعلاج)؛ وتعزيز التغيير الفعّال في أنماط السلوك الصحي وممارسات النظافة الصحية.</p>	<p>بلدان التأهب (على أساس المخاطر)</p>
<p>التكسيكات الشاملة المناسبة في جميع السياقات والمراحل:</p>			
<ul style="list-style-type: none"> ● الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية في جميع مراحل الفاشية لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية؛ فهم شواغل الناس وتساؤلاتهم ومفاهيمهم المغلوطة؛ ومعالجة ذلك في الوقت المناسب وبطريقة شفافة، وإعلام الناس بالمخاطر استناداً إلى تساؤلاتهم والسياق المحلي والقيم؛ وتقديم معلومات متحقق منها وإشراك المجتمعات المحلية لإعطائها الأدوات المناسبة لتغيير أنماط السلوك وإشراكها في جهود الاستجابة من أجل الحد من انتقال العدوى والوصم والتمييز. ● الحفاظ على خدمات الجمعيات الوطنية وأنشطتها مع تكييفها بما يناسب التخفيف من مخاطر الأوبئة (مثل خدمات الدم، والخدمات السريرية وشبه الطبية، والأنشطة المجتمعية). وغالباً ما ينشأ الخوف والمقاومة إلى درجة الإنكار عندما يتعرض الناس لضغوط الصدمات والأخطار والأوبئة بما يفوق طاقتهم على تحملها - مما قد يدفع الناس إلى تأخير أو تفادي التماس العلاج، أو حتى السعي إلى الائتلاف حول التدابير التي تضعها السلطات والخدمات الصحية لمنع انتشار المرض. ويمكن التغلب على ذلك من خلال الارتكاز على الأعراف والقيم المجتمعية ورأس المال الاجتماعي. ● يجب أن تكون صحة الموظفين والمتطوعين وسلامتهم أولوية في جميع الإجراءات لضمان استمرار العمليات. ويجب تزويد جميع الموظفين بما يكفي من الدعم التوجيهي والنظاري للحد من التعرض للمخاطر و/أو زيادة الحماية الشخصية (بما في ذلك توفير معدات الوقاية الشخصية) إذا كان من المتعذر تفادي مخالطة المصابين. 			

تقييم المخاطر وتحديد البلدان المستهدفة

إلى جانب تصنيف البلدان حسب حالة الفاشية، سيجري تقديم الدعم إلى الجمعيات الوطنية استناداً إلى قدرة النظام الصحي في البلاد على الكشف بفعالية عن الحالات المصابة ومنع انتقال العدوى منها، مع تركيز أولويات الأنشطة على البلدان ذات القدرة المنخفضة على الاضطلاع بأنشطة فعالة للوقاية من فاشية فيروس كورونا المستجد والكشف عن حالات الإصابة والتصدي له. وستتسم عملية تحديد البلدان المستهدفة بالدينامية طيلة عملية مواجهة الفاشية حيث تتغير خلالها الاحتياجات وفقاً لتنامي هذا الوباء، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الكثافة. وفي البلدان المتضررة والمعرضة للخطر، يمكن أن يتغير مستوى الدعم التشغيلي المطلوب في ضوء قدرة الجمعية الوطنية وولايتها فيما يتعلق بالتصدي للفاشية. ويقدم الجدول أدناه لمحة عامة عن كثافة الدعم المطلوب في سياقات مختلفة.

مستوى القدرة على الاستجابة				الدعم التشغيلي المطلوب	
أدنى مستوى	منخفض	متوسط	مرتفع	أعلى مستوى	مرحلة الفاشية
					انتقال العدوى على مستوى المجتمع المحلي
					انتقال العدوى على مستوى موقع محدد
					ورود حالة مصابة من الخارج
					ارتفاع خطر ورود حالة مصابة من الخارج
					التأهب

سيجري في كل منطقة عمل التحليل المذكور أعلاه لتحديد قدرة الجمعية الوطنية على الاستجابة ومرحلة الوباء في بلدها في ضوء احتمال ورود حالات مصابة من الخارج، وولاية الجمعية، وعوامل أخرى لتحديد البلدان ذات الأولوية من أجل استهدافها بالتدخلات. وستقوم تلك البلدان بتحديد وتكييف برامج مجتمعية قائمة من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بفاشية فيروس كورونا المستجد، قبل لجوئها إلى وضع برامج مستقلة أو منفصلة للاستجابة. ويرجى الاطلاع على كيفية تحديد أولوية الدعم التشغيلي مع أخذ أفريقيا كمثل على النهج:

الدعم التشغيلي المطلوب	توجد لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر برامج تتضمن عنصر التأهب للأوبئة	لا توجد لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر برامج صحية تتضمن عنصر التأهب للأوبئة
الأولوية الأولى	إثيوبيا (الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية / الحد من مخاطر الكوارث)، كينيا (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح*)، أوغندا (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح / برنامج التأهب للأوبئة)، غانا (الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية)، زامبيا (الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية)، تنزانيا (برنامج التأهب للأوبئة)	جنوب أفريقيا ونيجيريا وموريشيوس وأنغولا وكوت ديفوار
الأولوية الثانية	رواندا (برنامج التأهب للأوبئة / الحد من مخاطر الكوارث)، غينيا كوناكري (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح / برنامج التأهب للأوبئة)، زمبابوي (الإسعافات الأولية / الحد من مخاطر الكوارث)، السنغال (الحد من مخاطر الكوارث)، موزمبيق (برنامج التأهب للأوبئة)	مدغشقر وسيشيل وغينيا الاستوائية والغابون وموريشيوس
الأولوية الثالثة	ملاوي (برنامج التأهب للأوبئة / الحد من مخاطر الكوارث)، بوروندي (برنامج التأهب للأوبئة)، سيراليون (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح)، الكاميرون (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح)، مالي (برنامج التأهب المجتمعي للأوبئة والجوائح / الحد من مخاطر الكوارث)، جنوب السودان (الحد من مخاطر الكوارث)، السودان (الحد من مخاطر الكوارث)	

* أُطلق في عام 2017 بمجول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو برنامج تابع للاتحاد الدولي يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والجمعيات الوطنية والشركاء الآخرين في 8 بلدان مستهدفة (الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا واندونيسيا وكينيا ومالي وسيراليون وأوغندا) من أجل الوقاية من تهديدات الأمراض والكشف عنها والتصدي لها وأداء دور كبير في الاستعداد للمخاطر المستقبلية.

ويستند استهداف البلدان بمبادرة الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية والتدخلات الصحية إلى تقييم مخاطر استيراد الفيروس، وضعف النظام الصحي أو تعرض مجتمعات محلية محددة للفاشية، واحتمال حدوث آثار منهجية لأي فاشية من هذا القبيل، وفهم الناس للفيروس، وأكثر اللغات وقنوات التواصل موثوقة، وولاية الجمعية الوطنية وقدرتها على التصدي.

ومن ثم يقاس التقييم الوارد أعلاه، الذي يزن بين المخاطر والضعف، وفقاً لقدرة الجمعية الوطنية وولايتها. وتحتاج جميع الجمعيات الوطنية، سواء كانت تقوم بالتصدي أو تتأهب للتصدي، إلى تعزيز التنسيق مع وزارات الصحة ومراكز عمليات الطوارئ الصحية العمومية والسلطات الحكومية المختصة. ومن الضروري أن يكون لدى الجمعية الوطنية دور محدد في الخطط الوطنية للتأهب للأوبئة والتصدي لها ككيان مساعد للحكومة. وعلاوة على ذلك، سيتعين على الجمعيات الوطنية التي تدعم الاستجابة للفاشية أن تنخرط في تنسيق وتعاون وثيقين مع وزارات الصحة وغيرها من الشركاء المنقذين لضمان استمرار فعالية أنشطتها وملاءمتها. أما إذا لم يكن لدى الجمعية الوطنية ولاية واتفاق مع وزارة الصحة من أجل التصدي للأوبئة، فقد يكون دورها في عملية الاستجابة محدوداً.

التنسيق والشراكات

منذ بداية الفاشية، يقوم الاتحاد الدولي بالتنسيق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية مع الآليات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ويونسيف وأعضاء الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والتصدي لها. ويكون للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي (في حال وجوده) دور المراقب للاجتماعات الوطنية لفريق القطري الإنساني والاجتماعات التنسيقية بين المجموعات التي تُعقد خلال أوقات الكوارث وفي غير أوقات الطوارئ على حد سواء، كما يشاركان فيها.

المستوى القطري

وعلى الصعيد القطري، تشارك الجمعيات الوطنية بشكل فعال في الميدان الإنساني في جميع المناطق، بوصفها كيانات مساعدة للسلطات العامة، في التأهب والتخطيط لكل الاحتمالات والتصورات. وذلك من خلال آليات التنسيق التي تعقدتها وزارات الصحة المختصة. وللجمعيات الوطنية علاقات قوية مع السلطات الوطنية المختصة. ويحظى الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالاعتراف به كفاعل رئيسي في الاستجابة للفاشية، حيث يقدم الدعم في مجالات الحشد الاجتماعي والعلاج الطبي والرعاية المجتمعية والرعاية قبل دخول المستشفى، وغير ذلك من الإجراءات. وستشارك الجمعيات الوطنية المستجيبة بشكل منظم مع مراكز عمليات الطوارئ التابعة لحكوماتها على المستوى الوطني وشبه الوطني، ومع المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية ذي الصلة، وذلك لضمان تنسيق الأنشطة واستناداً إلى أحدث الإرشادات، والمساهمة في الخطة الوطنية الشاملة للتصدي للأوبئة.

المستوى الإقليمي

يكون المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على اتصال وثيق مع المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية (جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ). كما تدعم أفرقة الاتحاد الدولي في المنطقة عمليات التأهب والاستجابة الإقليمية الشاملة من خلال المشاركة النشطة في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات. وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الدولي حتى الآن، بوصفه الرئيس المشارك للفريق العامل الإقليمي المعني بالتأهب لحالات الطوارئ في بانكوك، بتيسير عقد اجتماعين مخصصين للفريق العامل المعني بالتأهب لحالات الطوارئ، مع التركيز على التأهب لفاشية فيروس كورونا المستجد والتصدي لها. واتفق المشاركون على إنشاء فريق عامل مخصص لفترة زمنية محددة يكون معنياً بفيروس كورونا المستجد، على أن يجتمع هذا الفريق بانتظام لتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق على نطاق المنطقة. وعلاوة على ذلك، يعمل المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي في آسيا والمحيط الهادئ ومراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمشاركة المجتمعية والمساءلة (CEA) بشكل وثيق مع المجموعة المعنية بالإبلاغ عن المخاطر الناشئة والمشاركة المجتمعية التي تقوم بإنشائها في الوقت الراهن منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما يتواصل مع شركاء معينين آخرين (يونيسف) على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وفي الأمريكتين، يستق الاتحاد الدولي بشكل قوي مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، اللذين يتواصل معهما بشكل وثيق. كما يشكل الاتحاد الدولي جزءاً من منصة الاستجابة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - وهي منصة تعيد تجميع كل وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي وسحمت فاعلة أخرى في مجال الاستجابة في بنا كمرکز إقليمي للمنظمات الدولية.

وفي منطقة أوروبا، لدى الاتحاد الدولي ومنظمة الصحة العالمية مذكرة تفاهم إقليمية يجري تقاسمها مرة أخرى مع جميع الجمعيات الوطنية لاستخدامها على المستوى القطري، حسب الاقتضاء.

المستوى العالمي

وفي جنيف، تشارك أمانة الاتحاد الدولي في اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واتصالاتها، بما في ذلك المناقشات التي تقودها منظمة الصحة العالمية بشأن التأهب والاستجابة الجارية، فضلاً عن التنسيق العالمي في مجال اللوجستيات والمشتريات. وللاتحاد الدولي وجود ثابت في الهياكل التنسيقية لمنظمة الصحة العالمية المختصة بفيروس كورونا المستجد ضماناً لبقاء أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قائمة على أحدث الأدلة والتوجيه التقني وتحليل المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الدولي عضو في الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والتصدي لها، وهو يتواصل بشكل منظم مع الشركاء التقنيين لتوجيه الاستجابة، إلى جانب تمثيل الأعضاء وأنشطة الجمعيات الوطنية على أرض الواقع أمام شركاء الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والتصدي لها. كما يقدم الاتحاد الدولي الدعم التقني إلى جانب التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومع يونيسف من أجل التواصل المستمر وبشكل مناسب وفعال من أجل الإبلاغ عن المخاطر عبر قنوات المنظمات الثلاث.

مجالات الأنشطة المقترحة

مجالات التركيز

الصحة

(الوقاية من الأوبئة والكشف عنها والتصدي لها، بما في ذلك الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية؛ وتعزيز الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية)

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 26.56 مليون



الأنشطة المقترحة

تشكل فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد تهديداً مستمراً للصحة العامة، في الصين وفي العالم. وسوف تدعم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حكوماتها ومجتمعاتها المحلية من أجل التأهب لهذه الفاشية ومكافحتها والكشف عن حالات الإصابة بالفيروس. ومن الناحية البرنامجية، فسوف تدعم الأنشطة المجتمعات المحلية والأشخاص الضعفاء من أجل فهم مخاطرهم الشخصية وتعديلها والحد من آثارها النفسية الاجتماعية، وضمان صون كرامة المجتمعات المحلية المتضررة وحصولها على الخدمات الأساسية، والتأهب من أجل التخفيف من حدة الآثار الثانوية الأوسع نطاقاً في النظم الاجتماعية والصحية المترتبة على احتمال تفشي المرض على نطاق أوسع.

واستناداً إلى التجربة السابقة مع متلازمة التهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) SARS ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS، من الضروري مسارعتنا إلى الإبلاغ عن المخاطر الحرجة؛ ومعالجة تساؤلات المجتمع المحلي وشواغله والمعلومات المغلوطة لديه؛ وتعزيز ممارسات الصحة والنظافة الصحية؛ وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على تعجيل وتحسين الحلول التي يقودها المجتمع المحلي لمنع الفاشية ومكافحتها. وسيجري تدريب المتطوعين بشكل منهجي على تشجيع الحوار، والتقاط رؤى المجتمع المحلي والإجابة عن شواغله وتساؤلاته، وذلك من أجل الاسترشاد بها في المشاركة المجتمعية واستراتيجيات التأهب والاستجابة الأوسع نطاقاً.

وتشمل الأنشطة ما يلي حسب الاقتضاء في سياق كل بلد/منطقة (وفقاً للاستراتيجية التشغيلية المذكورة أعلاه):

الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية وتعزيز الصحة والنظافة الصحية

- نشر استراتيجية شاملة للإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية والمساءلة، وذلك من أجل المشاركة والتواصل بشكل منهجي مع الناس والمجتمعات المحلية لتشجيع المجتمعات المحلية وتمكينها من فهم الأنشطة التي قد تؤدي إلى انتقال العدوى، ومن تعزيز أنماط السلوك الصحي ومنع انتشار فيروس كورونا المستجد.
- تعزيز المشاركة المجتمعية وأنظمة المساءلة والمنهجات لتتبع وفهم الشواغل والمعتقدات والشائعات والثغرات في المعلومات ومعالجة الأسئلة والمفاهيم المغلوطة قبل أن تنتشر مسببة الذعر وعدم الثقة. وسيجري تبادل الأفكار المجتمعية الرئيسية حول النهج الطبية الحيوية وأنشطة الاستجابة للفاشية مع الشركاء للاسترشاد بها في خدمات مكافحة فاشية فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك النهج المتعلقة بالحجر الصحي.
- تشجيع تعزيز الصحة العامة والنظافة الصحية والاتصال من أجل تغيير أنماط السلوك، مع التركيز على الاستخدام الصحيح والمناسب لمعدات الوقاية الشخصية، لا سيما الاستخدام القائم على الأدلة لمعدات الوقاية الشخصية من قبل الأشخاص غير القادرين على الحد من تعرضهم بطرق أخرى؛ وتوعية الأشخاص المعرضين للخطر الذين يمكنهم الحد من المخاطر من خلال تغيير أنماط السلوك (مثل غسل اليدين واتباع الآداب التنفسية والمباعدة الشخصية، لا سيما من قبل الأشخاص الذين تظهر عليهم أي أعراض تنفسية)؛ وتوخي أنماط السلوك الحريص من قبل الأشخاص الذين يعانون من أعراض تنفسية؛ ومكافحة الوصم والخوف أو الذعر وتعزيز التلاحم الاجتماعي.
- تحديد المؤثرين الرئيسيين وإشراكهم (مثل الشخصيات العامة الموثوق بها والقادة المجتمعيين والزعماء الدينيين والعاملين الصحيين والمعالجين التقليديين ومقدمي خدمات الطب البديل) والشبكات، بما في ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعي (مثل الجماعات النسائية وجماعات الشباب والجماعات الدينية)، وذلك من أجل تحسين إعلام الأشخاص المعرضين للمخاطر وحشدهم.
- تعزيز القبول الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي من خلال التصدي للأشاعات ومعالجة التوتر والشواغل فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد، مع التركيز على الحد من التصنيف العنصري للأشخاص المنحدرين من أصول آسيوية، ووصم أولئك الذين يعانون من أعراض تنفسية، والأشخاص الذين تعافوا من الإصابة بفيروس كورونا، والأشخاص الذين أمكروا فترة الحجر الصحي، وأولئك الذين ينشدون الرعاية الصحية بشكل عام.
- سوف تسترشد جهود التأهب والاستجابة القطرية بتحليل وتقييم شاملين للنوع الاجتماعي والتنوع (بالتنساق الوثيق مع جميع الشركاء) يتضمن أسئلة رئيسية مثل: الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات التواصل من أجل تغيير أنماط السلوك (أي المعارف والمواقف والممارسات والمعتقدات)، وقنوات الاتصال الموثوق بها واللغات والتفضيلات بشأن كيفية تبادل الآراء والتعليقات وتلقي إجابات من مختلف الأشخاص، مع التركيز على فهم تفضيلات الفئات الضعيفة (مثل المسنين والنساء والمهاجرين وذوي الإعاقة).

تكيف (إعادة) تفعيل الأنشطة التطوعية في مجالات الصحة المجتمعية وتعزيز النظافة الصحية والحد من مخاطر الكوارث وغير ذلك من الأنشطة بغرض الحد من خطر انتقال العدوى وتحسين المعرفة وأنماط السلوك في مجال الصحة والنظافة الصحية

- سيجري استخدام برامج الاتحاد الدولي في مجالات الصحة المجتمعية والإسعافات الأولية المجتمعية (eCBHFA)، ومكافحة الأوبئة من أجل المتطوعين (ECV)، والتحول التشاركي في مجال النظافة الصحية والصرف الصحي (PHAST) والبناء عليها، سواء معاً أو بشكل منفصل، من أجل تعزيز التدابير المناسبة المتخذة على مستوى المجتمع المحلي للحد من انتقال الفيروس وتشجيع العلاج الفوري للحالات المشتبه بها. وسيجري تكييف الأدوات المستخدمة لعلاج الإنفلونزا أو غيرها من العدوى التنفسية من أجل استخدامها في إطار التصدي لهذه الفاشية نظراً لتشابه وسائل انتقال العدوى والأعراض فيما بينها، كما يُعد غسل اليدين نهجاً وقائياً رئيسياً، مع دمج المعلومات والإجراءات التكميلية في برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأخرى للمتطوعين والمجتمعات المحلية.

دعم مقدي الرعاية

- ستدعم الجمعيات الوطنية الرعاية المنزلية المحسنة من أجل الأشخاص الذين يعانون من عدوى خفيفة أو غير مُشخصة بفيروس كورونا المستجد في حالة عدم القدرة على، أو عدم الرغبة في، طلب الرعاية. وسوف تقوم الجمعيات الوطنية بدعم الأسر وغيرهم من مقدي الرعاية غير السريرية من خلال التوعية والتجهيز بالمعدات المناسبة والاتصال لتغيير أنماط السلوك من أجل مقدي الرعاية المنزلية وذلك بغرض الحد من انتقال العدوى في البيئات غير السريرية والحد من المخاطر التي يتعرض لها مقدمو الرعاية.
- وستوفر الجمعيات الوطنية خدمات الرعاية السريرية وشبه الطبية والرعاية المنزلية والإسعافات الأولية من أجل دعم المجتمعات الضعيفة والمعرضة لخطر التضار من الفاشية.
- وفي المناطق التي تعاني من فاشيات واسعة النطاق بما يفوق قدرة النظم الصحية المحلية، ستقدم الجمعيات الوطنية دعماً واسع النطاق يتضمن العلاج والعزل أو الوقاية من العدوى ومكافحتها إلى وزارات الصحة التابعة لها و/أو على الصعيد الدولي للاستجابة لأحمال المرضى المرتفعة بشكل غير عادي، ودعم الحجر والعزل، وغير ذلك من أشكال الدعم للنظم الصحية المثقلة بأعباء نتيجة لاستمرار الفاشية و/أو تركيزها.

الخدمات الاجتماعية الطارئة ودعم رفاه الأفراد وصون كرامتهم في حالة اللجوء إلى أسلوب الحجر الصحي أو غيره من تدابير الطوارئ

- ستكون أشد المجتمعات المحلية ضعفاً وأشد أفراد المجتمعات المحلية ضعفاً هم الأكثر تأثراً من تشديد الإجراءات للحد من انتشار الفيروس والسيطرة عليه (على سبيل المثال، عن طريق تعليق وسائل النقل العام أو تقييد الخدمات الأساسية). وسوف تقدم الجمعيات الوطنية خدمات تقنية أو داعمة محددة لحكوماتها وللسكان المتضررين، لا سيما إذا أصبحت الفاشية أكثر تعقيداً أو جرى تنفيذ الرصد المنزلي أو الحجر الصحي أو نقاط المراقبة والفحص الأوسع نطاقاً. وسوف تدعم الجمعيات الوطنية هذه الأنشطة لمكافحة الفاشيات من خلال ضمان قدرة الأشخاص المتضررين من هذه التدابير على تلبية احتياجاتهم الأساسية وصون كرامتهم. وسيكون لذلك هدف ثانوي يتمثل في الحد من مقاومة طلب العلاج وخطر إخفاء الحالات المصابة، وذلك عن طريق تخفيف العبء الذي قد تفرضه تدابير الصحة العامة التقييدية على المجتمعات المحلية المتضررة.

لكشف الحالات المصابة والتروؤ وتبع المخالطين للمصابين أهمية بالغة إذا كان يراد احتواء فاشية في موقع محدد

- سيجري دعم الجمعيات الوطنية من أجل توفير نقاط دخول/نقاط مراقبة أو تتبع المخالطين للمصابين أو التّردّد المجتمعي أو غير ذلك من أنشطة المساعدة على الكشف عن الحالات المصابة والوقاية من الفاشية، وذلك استناداً إلى قدرات الحكومات المحلية واحتياجاتها.
- في المجتمعات التي تواجه حالات مصابة واردة من الخارج أو فاشيات في مواقع محددة أو في مرحلة مبكرة، حيث توجد قدرة على التّردّد المجتمعي لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيجري تنشيط نُظُم التّردّد المجتمعي السلبية، وسيجري تضمين التهابات الجهاز التنفسي الحادة في تقارير المتطوعين.

الدعم النفسي الاجتماعي

- تتسبب الفاشيات في خلق الإجهاد والتوتر، لا سيما في غياب الفهم الواضح لطرق الحد من المخاطر وحماية الذات. وستقدم الجمعيات الوطنية الدعم النفسي الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتضررة وللمستجيبين الأوائل، الذين غالباً ما يواجهون الصدمة والوصم والإجهاد، ويحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي مختص وموَجّه.

التخطيط للتأهب للجائحة

- هو دعم الجمعيات الوطنية من أجل ضمان التنسيق القوي والمستمر مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الإنسانية والحكومية والجهات المانحة ومنظمة الصحة العالمية ويونيسف وغيرهم من كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.
- ودعم الجمعيات الوطنية من أجل تطوير/ تعزيز نهج الاتصال التي تسمح بسماع أصوات المجتمع المحلي وأولوياته ووجهات نظره والاستجابة لها من قبل الشركاء الأوسع نطاقاً في مجال الوقاية من الفاشية والتصدّي لها.
- وتحديد محفزات للاستجابة وآليات تنسيق يمكن تعديل نطاقها وحجمها من أجل ضمان جاهزية الصليب الأحمر والهلال الأحمر للاستجابة.
- زيادة القدرة الحالية لدى الجمعية الوطنية على التأهب للجوائح من خلال التخطيط الاستراتيجي ودعم التدريب (مثل برامج مكافحة الأوبئة من أجل المتطوعين).

تخطيط استمرارية الأعمال

- توفر الجمعيات الوطنية أنشطة حاسمة منقذة للحياة ولبناء القدرة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وسيجري دعم الجمعيات الوطنية المتضررة والمعرضة للخطر من أجل تخطيطها لاستمرارية أعمالها، مع التركيز على الحد من خطر تعرض موظفيها ومتطوعيها للفيروس، والحفاظ على هذه الخدمات الصحية والإنسانية الأساسية.

الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 112.000



الأنشطة المقترحة

تهدف العملية إلى إدماج نهج "عدم إلحاق الأذى" في جميع جوانب التخطيط والبرمجة. وستقوم الجمعيات الوطنية بتصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي وفترة العمر بغرض المساواة أمام المجتمعات المحلية، وتحليل البيانات لمعرفة من يستفيد مباشرة من الخدمات ومن لا يستفيد منها؛ وفهم عدد الإناث وأوجه ضعفهن في مقابل عدد الذكور وأوجه ضعفهن استناداً إلى فئات أعمارهن وأدوارهن المرتبطة بكونهن نساء (أي فهم ما إذا كانت النسبة الأعلى من النساء أو الأطفال أو الرجال عرضة للخطر) وتوفير خدمة الإبلاغ عن المخاطر المناسبة للعمر وللنوع الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، والمعلومات/ الأنشطة والرعاية الصحية.

وتشمل الأنشطة ما يلي حسب الاقتضاء في سياق كل بلد/منطقة:

- الاسترشاد بالمعايير الدنيا كدليل لدعم الأفرقة القطاعية من أجل إدراج حماية الطفل وتدابير التخفيف من خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إنشاء نظام لضمان توقيع الموظفين والمتطوعين لدى الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على مدوّنة السلوك وتلقيهم إحاطة في هذا الصدد.
- وضع خريطة للمعلومات عن نُظُم الإحالة المحلية بشأن أي شواغل تتعلق بحماية الطفل، وجعلها متاحة للاستخدام.
- توقيع المتطوعين والموظفين والمتعاقدين على سياسة/إرشادات حماية الطفل، وفحصهم من أجلها وإحاطتهم بها.

الهجرة

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 103.000



الأنشطة المقترحة

هناك ريزتان رئيسيتان للاحتياجات المتصلة بالهجرة. ففي ضوء تطور الفاشية ونطاق انتشارها، تتعلق الركيزة الأولى بالمهاجرين الذين قد يكونون معرضين بشكل خاص لخطر الإصابة بالعدوى، ويشمل ذلك الاعتبارات المتعلقة بالمهاجرين الذين لا يحصلون على الرعاية الصحية في المجتمعات المضيفة لهم. بينما تتعلق الركيزة الثانية باحتلال الهجرة والنزوح على نطاق واسع، الذي يمكن أن يتفاقم بسبب زيادة النهج التي تناهض الهجرة متذرة في ذلك بالفاشية، نظراً لأن الفاشية تؤثر بشكل غير متكافئ في المهاجرين الذين يعيشون أو يعملون أو يدرسون أو يسافرون أو يعبرون البلدان التي تعاني من فاشية الفيروس.

وهناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تخلق ضعفاً خاصاً للمهاجرين في مواجهة مثل هذه الأزمات، مثل: الحواجز اللغوية، والقيود المفروضة على التنقل، بما في ذلك إغلاق الحدود، ووضع الهجرة غير النظامية، ومصادرة أو فقدان مستندات الهوية أو وثائق السفر، ومحدودية الشبكات الاجتماعية، والعزلة، والتمييز، وتلك بعض من العوامل التي تعوق قدرة المهاجرين على الحصول على المساعدة - بما في ذلك الدعم من أجل التأهب، والحصول على المعلومات الموثوقة، وإتاحة الفرص لطرح الأسئلة والإعراب عن الشواغل - أو ضمان سلامتهم ورفاههم. وستسعى هذه العملية إلى ضمان إدراج المهاجرين، 'المعرضين للخطر' في البلدان التي تشهد حالات مصابة بفيروس كورونا المستجد، بشكل فعال في برامج التأهب أو الاستجابة، بما يتماشى مع ولاية الجمعية الوطنية المعنية وقدرتها على الاستجابة.

وتشمل الأنشطة ما يلي، حيثما كان ذلك ملائماً ومناسباً في سياق كل جمعية وطنية / بلد / منطقة:

- دعم مركز التنسيق التابع للجمعية الوطنية المعني بالهجرة من أجل تولى القيادة وإسداء النصح بشأن الأنشطة التشغيلية والرسائل ذات الصلة وتكليفها، وضمان استهداف المهاجرين الضعفاء.
- تعزيز الحوار بين الأقران، وتبادل المعارف، والقدرة على الرصد بين الجمعيات الوطنية، مثل فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة، وشبكة الهجرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنهج تعاون الصليب الأحمر الأوروبي المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

سبل العيش والاحتياجات الأساسية الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): تُحدد لاحقاً



بينما سيواصل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر رصد الفاشية والاحتياجات الناجمة عنها، إن وجدت، في جميع المناطق وتعديل هذه الخطة العالمية وفقاً لذلك، فإن النهج المقترح المبيّن في هذا المجال من مجالات التركيز يختص بالصين في وقت نشر هذا التقرير، دون تخصيص ميزانية.

الأنشطة المقترحة

في وقت إصدار هذا النداء الطارئ المنقّح، كانت معظم البلدان التي سجلت عشرات الحالات من أقل البلدان ضعفاً وأفضلها استعداداً للتعامل مع الأوبئة والجوائح. بيد أنها دول تتمتع بأكثر قدر من التجارة والسياحة والروابط المجتمعية مع الصين وكذا بعضها مع بعض. ومع استمرار تزايد عدد الحالات المصابة، هناك دلائل على أنه قد يكون لحجم هذه الروابط بعض التأثير في الأمن الاقتصادي للأسر المعيشية لمن يعتمدون على التجارة الصغيرة النطاق والسياحة والأجور اليومية. ومن المرجح أن تؤدي التدابير المتخذة في بعض المناطق المتضررة - بما في ذلك إغلاق أماكن العمل وتعليق نُظم النقل بين المقاطعات - إلى زيادة في أسعار الأغذية واللوازم المنزلية الأساسية بسبب ارتفاع الطلب وانخفاض المعروض من المخزونات. وعلى الرغم من أنه قد تظل الأسواق مفتوحة، إلا أنه من المرجح أن يؤثر تقييد الأنشطة في الأماكن المفتوحة ومتطلبات الحجر الصحي في الأمن الاقتصادي للأسر المعيشية، لا سيما تلك الأسر التي يعتمد عائلها على العمل بأجر يومي وليس لديها مصادر بديلة للدخل لتلبية احتياجاتها اليومية مثل الغذاء واللوازم الأساسية والخدمات الطبية.

وخلال الأسابيع المقبلة، ستجري جمعية الصليب الأحمر الصيني عمليات تقييم في مدينة ووهان وغيرها من المناطق المتضررة (فضلاً عن إجراء مشاورات مع السلطات العامة) لتحديد إمكان دعم الصرف السريع للمنح النقدية غير المشروطة من أجل الأسر المعيشية المتضررة المنخفضة الدخل. وإذا ما تحققت هذه التقييمات والاستشارات من صحة هذه الحاجة، فسيُنظر في تقديم منح نقدية لتمكين الأسر المعيشية المتضررة من تلبية احتياجاتها الأساسية. وهناك في الصين منصات صرف رقمية راسخة مثل AliPay وWeChat Pay، وهي تسمح بصرف سريع للنقد من أجل الأسر المتضررة إذا ما تقرر اعتبار تقديم المنح النقدية أمراً مناسباً.

وعلاوة على ذلك، فعندما يُسمح في نهاية المطاف بالأنشطة على نطاق المجتمع المحلي، ستجري جمعية الصليب الأحمر الصيني عمليات تقييم للمجتمعات الريفية في مقاطعة هوبي، فضلاً عن إجراء مشاورات مع السلطات العامة لتحديد إمكان تقديم المساعدة في مجال سبل العيش إلى الأسر المعيشية المتضررة الأقل حظاً. ويشمل ذلك المناطق التي كان فريق جمعية الصليب الأحمر الصيني يقوم بالفعل بدعم المزارعين عن طريق التعاونيات.

وسيجري تحديد أنشطة محددة إذا ما تحققت التقييمات والمشاورات من صحة الاحتياجات. وسيجري تصميم الأنشطة حسب السياق المحلي للمناطق المتضررة (الحضرية أو الريفية). ويمكن أن يكون هناك برنامج لتوفير منح نقدية غير مشروطة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، تمشياً مع سلة النفقات الدنيا للمناطق المستهدفة، وإمداد الأسر المعيشية الضعيفة في المناطق المتضررة بوسائل (نقدية و/أو عينية) لاستعادة سبل معيشتها أو تنويعها. وفي حين أنه لم تتقرر أنشطة محددة حتى هذه المرحلة، فقد رُصد اعتماد في الميزانية من أجل التدخلات المحتملة سواء النقدية أو من أجل دعم سبل العيش.

تعزيز الجمعيات الوطنية

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 2.46 مليون

إن تعزيز التأهب للكوارث والأزمات على المستويات العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية والمحلية أمرٌ بالغ الأهمية من أجل إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في مواجهة فاشية فيروس كورونا المستجد (nCoV-2019). ويهدف نهج التأهب من أجل الاستجابة بشكل فعّال الذي تتبعه الجمعيات الوطنية إلى تمكين هذه الجمعيات من أداء دورها المساعد من خلال تعزيز قدرات التأهب المحلية لضمان تقديم المساعدة الإنسانية الفعّالة في الوقت المناسب. ويتواصل تقديم الدعم إلى جمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جهودها المتعلقة بالتأهب للاستجابة بشكل فعّال، وذلك بالإضافة إلى اعتبارات التأهب للأوبئة الجاري ترجمتها إلى اللغات الإسبانية والفرنسية والعربية. وسيستمر تكيف المواد وترجمتها حسب الاقتضاء إلى لغات محلية بالتنسيق مع المناطق.

ومنذ بداية الفاشية، جرى إعداد مذكرة توجيهية من أجل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بشأن فاشية فيروس كورونا (التاجي) المستجد (nCoV-2019) ويجري تحديثها أسبوعياً. وهي تتضمن أحدث المعلومات عن الفيروس وأعراض الإصابة به والمحاطر ذات الصلة، فضلاً عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الجمعية الوطنية لدعم استجابة بلدها على المستوى الوطني.

وقد جرى إعداد إرشادات إضافية مع التركيز على جهود الجمعية الوطنية من أجل التأهب لاستكمال هذه الجهود:

- دور الجمعيات الوطنية في التأهب للأوبئة: ولاية الجمعية الوطنية، اللوائح الصحية الدولية، جدول أعمال الأمن الصحي العالمي
- قدرة الجمعيات الوطنية على التأهب للأوبئة والتصدي لها: تأهب الجمعيات الوطنية من أجل الاستجابة بشكل فعّال، وبرامج الجمعيات الوطنية وخدماتها
- الأنشطة المحتملة للجمعية الوطنية من أجل التأهب لفاشية فيروس كورونا المستجد والتصدي لها: التأهب المجتمعي، والتأهب المؤسسي

ومن الوثائق الرئيسية للاتحاد الدولي ولأعضائه حشد الموظفين من أجل قائمة التحقق المرجعية الخاصة بفيروس كورونا المستجد، وهي وثيقة توجيهية تتعلق بإدارة المتطوعين أثناء الجوائح من أجل دعم الجمعيات الوطنية لضمان سلامة ورفاه المتطوعين الذين يضطربون بالاستجابة لوباء/جائحة. وهي تساعد الجمعيات الوطنية على التحضير لهذه الأوضاع والاستجابة لها. وينبغي تكيف هذه الإرشادات من أجل احتياجات المتطوعين تبعاً للسياق الذي يعملون فيه. كما تشمل هذه العملية تأمين المتطوعين ضد الحوادث التي تقع لهم أثناء تأدية واجباتهم.

واستكمالاً للإرشادات المشار إليها أعلاه، يجري تنقيح أو تحديث أدوات إضافية، لا سيما من أجل تخطيط استمرارية الأعمال، مما يهدد الأساس للجمعيات الوطنية لضمان استمرارها في أداء الخدمات الرئيسية خلال الأزمة في جميع المواقع ذات الصلة. ويشمل ذلك أيضاً خطة لإنعاش الأعمال واستئنافها عندما تتعطل البرامج بشكل غير متوقع. وإلى جانب الأنشطة التي تضمن واجب الرعاية وصحة الموظفين من أجل الموظفين والمتطوعين، يجري التركيز بشكل خاص على التدابير الاحتياطية من أجل الخدمات المحددة.

وقد التزمت الجمعيات الوطنية - بشكل فردي و/أو جماعي - بالعمل في شراكة مع المجتمعات المحلية وسلطاتها العامة وغيرها من المنظمات من أجل التأهب للفاشيات والأوبئة والجوائح والتصدي لها على الصعيد المحلي. وتمشياً مع ذلك الالتزام، ستكون الأولوية في إطار هذه العملية لتعزيز تأهب الجمعية الوطنية للفاشيات والأوبئة والجوائح. وسيشمل ذلك الاستئثار في الفروع المحلية، لا سيما تلك الفروع الموجودة في المناطق الحدودية لكي تتمكن الجمعيات الوطنية من الوفاء بولاياتها على النحو الذي تتوقعه السلطات العامة خلال الفاشية الحالية وفي حالة حدوث فاشيات محتملة في المستقبل.

وكما ذكر أعلاه، فإن الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية والمساءلة أمورٌ أساسية في جميع مراحل التأهب للأوبئة والتصدي لها، وسيجري دمجها في جميع مراحل العملية لدعم النتائج الصحية. إذ أن نهج التواصل والمشاركة، التي تتسم بالموثوقية والاحتماء والوضوح ودقة التوقيت ضرورية لضمان ألا يؤدي الخوف والذعر والشائعات وانعدام الثقة إلى تقويض جهود الاستجابة التي إن قوّضت تؤدي إلى انتشار فيروس كورونا المستجد بشكل أسرع. كما أن المشاركة المجتمعية الفعّالة ستدعم العملية وحمود التنسيق الأوسع نطاقاً مع الحكومة والشركاء من أجل الاطلاع على تصورات وأنماط سلوك مختلف المجموعات من أجل معالجة الآراء والتعليقات التي ترد منها، وكذلك من أجل وضع استراتيجيات فعّالة ومحددة الأهداف للمشاركة تستند إلى القدرات الحالية للمجتمعات المحلية. ويجدر الإشارة إلى أن التوتر والخوف يغذيان أنماط السلوك الضارة والعنصرية ضد السكان المنحدرين من أصول آسيوية الذين يهتمون بنشر فيروس كورونا المستجد. ويضم الاتحاد الدولي جهوده إلى جهود الشركاء وسائط الإعلام لمعالجة المواقف السلبية وتعزيز القبول والثقة. وسيكون تعزيز قدرات الجمعيات الوطنية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير والإجراءات الدنيا المتعلقة بالمشاركة المجتمعية والمساءلة في صميم جهود التأهب المحددة من أجل ضمان اتباع نهج يحركه المجتمع المحلي ويركز على الناس.

وأخيراً، ستكون الدروس المستفادة من الاستجابات السابقة للأوبئة والجوائح وكذلك من هذه الاستجابة الجارية لفاشية فيروس كورونا متاحة من أجل تقاسمها عند الاقتضاء. ويواصل الاتحاد الدولي تشجيع تبادل أفضل الممارسات فيما بين الجمعيات الوطنية الشقيقة، بدعم من الإجراءات المبينة في استراتيجية التنفيذ 3: التأثير في الآخرين كشركاء استراتيجيين رؤاد، من أجل المساهمة في تعزيز الجمعيات الوطنية في نهاية هذه العملية.

ضمان الإدارة الدولية الفعّالة للكوارث

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 1.57 مليون

سيكون موظفو الدعم التقني المعينون بالاستجابة العاجلة متاحون للبلدان حسب الحاجة، مع نشر موظفين مختصين في مقر أمانة الاتحاد الدولي وجميع المناطق الخمس على أساس الاحتياجات والأولوية من أجل الرصد و/أو إجراء التحليل و/أو التنسيق والإعداد و/أو إدارة العملية مع الشركاء الداخليين والخارجيين فضلاً عن أعضاء الاتحاد الدولي.

وستجري مهام دعم البرامج التالية لضمان تنسيق تقني فعّال وكفء في النواحي التالية: الدعم المفاجئ، وإدارة اللوجستيات وسلسلة التوريد، والتنسيق بين الوكالات.

وقد جرى تفعيل آلية الاستجابة السريعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في إطار هذه الاستجابة. وتُشر الموظفون التالي بيان مناصبهم من أجل تعزيز القدرة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية:

الموقع	المنصب	الممول
جنيف	منتسق عمليات	الاتحاد الدولي
	لوجستيات طبية	الصليب الأحمر الفنلندي
عن بعد - دعم خلية جنيف	التأهب للجائحة	الصليب الأحمر الأسترالي
	منتسق عمليات	الصليب الأحمر السنغافوري
المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور)	التأهب للجائحة	الصليب الأحمر الدانمركي
	الاتصال	الصليب الأحمر النيوزيلندي
	الدعم النفسي الاجتماعي	الصليب الأحمر الدانمركي
بيجين	اللوجستيات	الصليب الأحمر الفنلندي
	الاتصال	الصليب الأحمر الفنلندي
	طوارئ الصحة	الصليب الأحمر الأسترالي
	الصحة المجتمعية	الصليب الأحمر السنغافوري

ومع تطور طبيعة الفاشية، أنشئت خلية تنسيق في جنيف لضمان دعم الجمعيات الوطنية في جميع المناطق من حيث التأهب والاستجابة. ويجري أيضاً إنشاء هياكل للتنسيق على المستويات الإقليمية. كما جرى تفعيل شبكة دعم إدارة المعلومات المفاجئة من أجل هذه الاستجابة لدعم نشاط الجمعية الوطنية / رصد التأهب وتحليل البيانات الثانوية. ويجري استخدام إرشادات الاستجابة العاجلة التي أطلقت حديثاً من أجل هذه الاستجابة.

وتهدف الأنشطة اللوجستية إلى إدارة سلسلة التوريد إدارة فعالة، بما في ذلك المشتريات والتخليص الجمركي وإدارة الأسطول والتخزين والنقل إلى مواقع التوزيع وفقاً لمتطلبات العملية وبما يتماشى مع المعايير والعمليات والإجراءات اللوجستية للاتحاد الدولي. ومنذ بداية الفاشية، كان مركز كوالالمبور المعني بإدارة لوجستيات العملية ومشترياتها وسلسلة توريدها عاملاً أساسياً في دعم أعضاء الاتحاد الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحديد مصادر توريد المعدات الأساسية وشراؤها وتسليمها، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية من أجل الموظفين والمتطوعين المشاركين في الأنشطة التي لا يمكن فيها الحد من خطر التعرض للعدوى من خلال تغيير السلوك أو التكييف البرنامجي (مثل تقديم الخدمات السريرية وشبه الطبية وخدمات الرعاية المنزلية). ومع إطلاق نداء الطوارئ، يضطلع فريق اللوجستيات في جنيف بالمشاركة والتنسيق بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى بشأن الإمدادات العالمية وفقاً للمعيار المحدد، كما يتقاسم التحليل حسب الاقتضاء مع مراكزه في كوالالمبور وديني ونيروبي وبنما وبيروت وبودابست ولاس بالماس.

وكخدمة للأعضاء، تقوم إدارة لوجستيات العملية ومشترياتها وسلسلة توريدها بدعم جمعية الصليب الأحمر الصيني من أجل تنسيق التبرعات العينية بما يتماشى مع أحكام مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية، لا سيما من أجل التقليل إلى أدنى حد من تدفق التبرعات غير المطلوبة، واستبعادها ما أمكن. والجمعيات الوطنية الشريكة التي تخطط لتقديم تبرعات عينية من خلال قنوات ثنائية مدعومة إلى التنسيق مع إدارة الاتحاد الدولي المعنية بلوجستيات العملية ومشترياتها وسلسلة توريدها فيما يتعلق بمواصفات الأصناف التي تطلبها جمعية الصليب الأحمر الصيني وفقاً للقوائم المقدّمة من السلطات. وعادة ما يوصى بتقديم الدعم عن طريق جدول يحدد بنود التبرعات العينية المطلوبة. ويمكن الاطلاع على هذا الجدول من [هنا](#). كما أن الاتحاد الدولي يدعو جميع الجمعيات الوطنية إلى تنسيق احتياجاتها من معدات الوقاية الشخصية وأنشطة الشراء ذات الصلة مع إدارة اللوجستيات والمشتريات وسلسلة التوريد التي تتولى تنسيق جميع احتياجات النداءات كما تنسق عمليات الشراء بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى لضمان الوفاء بالأولويات وتفاذي المنافسة في السوق العالمية.

وسيجري توفير مزيد من التفاصيل في خطة عمل الطوارئ التي ستكون متاحة قريباً.

التأثير في الآخرين كشركاء استراتيجيين رواد الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 625.000

سيجري تنفيذ مهام دعم البرنامج التي تتضمن الاتصالات والعلاقات الإعلامية والتخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير بالإضافة إلى الشركات وتمية الموارد لضمان تأثير الاتحاد الدولي في الآخرين كشريك استراتيجي رائد. وستستخدم آليات بحوث العلوم الاجتماعية وتلقي التعليقات المجتمعية التي تدعمها أنشطة المشاركة المجتمعية والمساءلة (CEA) في الدعوة مع الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل استجابة أكثر احتواءً ويجرّكها المجتمع المحلي.

وفي الصين، ستقوم جمعية الصليب الأحمر الصيني بدعم الاتصالات والعلاقات الإعلامية فيما يخص العملية. كما سيقدّم الدعم التقني من قبل نظراء الاتصالات المعنيين بالاستجابة العاجلة التابعين لفريق دعم المجموعات النظرية التابع للاتحاد الدولي في بيجين وفريق الاتصالات التابع للاتحاد الدولي في كوالالمبور.

والهدف الرئيسي هو تحقيق الحرفية في إعلام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بشأن الاستجابة الإنسانية التي يظطلع بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفهمهم ودعمهم لها. إذ أن الحفاظ على استمرار تدفق المعلومات العامة الدقيقة في الوقت المناسب التي تركز على الاحتياجات الإنسانية واستجابة جمعية الصليب الأحمر الصيني أمرٌ ضروري لدعم فعالية جهود حشد الموارد، وتعزيز التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين والتخفيف من مخاطر المساس بالسمعة.

وسيكمل دعم الإعلام والاتصال بشأن هذه العملية بروز مكانة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال أنشطة إعلامية استباقية تدمج استخدام ما لدى جمعية الصليب الأحمر الصيني والاتحاد الدولي من منصات إلكترونية وأنشطة علاقات إعلامية ومنتجات سمعية بصرية فضلاً عن إشراك وسائل التواصل الاجتماعي. وستشمل الأوساط المستهدفة الرئيسية وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات النظرية، فضلاً عن الجهات المانحة، وعامة الجمهور الأوسع نطاقاً.

وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، سيقوم الاتحاد الدولي بتصعيد جهوده القائمة بالفعل في مجال الاتصال، ونقل رسائل الوقاية ودعم الجمعيات الوطنية لتكثيف الرسائل العامة مع جمهورها، فضلاً عن توفير الإرشادات للجمعيات الوطنية الأعضاء في جهودها في مجال الاتصالات العامة، وربطها بأعمالها الجارية في مجال الإبلاغ عن المخاطر حسب الاقتضاء.

ومن الناحية التشغيلية، سيعزز الاتحاد الدولي الاتصال مع النظم الإقليمية الحكومية الدولية مثل مركز تنسيق المساعدة الإنسانية بشأن إدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN/AHA)، والوكالة الكارثية لإدارة طوارئ الكوارث (CDEMA)، والحماية المدنية للاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من الكيانات، وذلك من أجل الاتفاق على آليات للتنسيق وتبادل المعلومات. واعتماداً على تطور الفاشية، فقد تضطلع كيانات عسكرية في بلدان عدة بدور هام، وستقوم الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بتأسيس علاقات مع الهيئات العسكرية وفقاً لإطار سياسات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وستكون الدروس المستفادة من العمليات السابقة ومشروع إرشادات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن العلاقات المدنية العسكرية وثيقة مرجعية رئيسية يسترشد بها الاتحاد الدولي وأعضاؤه في هذا الصدد.

ويجري توفير الدعم من أجل التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ وإدارة المعلومات على المستويات من القطرية إلى العالمية لضمان اتساق جمع البيانات والمعلومات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المستنيرة وتخصيص الموارد عند الاقتضاء. ومن ثم سيجري توجيه المعلومات من خلال مسارات مناسبة تشمل منصة Go التابعة للاتحاد الدولي، والاتصالات الداخلية والخارجية، والعلاقات الإعلامية، والشركات وتمية الموارد باسم أعضاء الاتحاد الدولي والأمانة ذاتها عند الاقتضاء.

كما يشكل هذا النداء الطارئ فرصة لاستكمال العمل الجاري بشأن القانون الدولي للكوارث، حيث يستخدم الاتحاد الدولي وأعضاؤه البحوث والتحليلات للمقارنة وأو التشاور و/أو الدعوة حسب الاقتضاء فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها مختلف البلدان لتعزيز كفاءة دعم قوانينها للحد من مخاطر الكوارث، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي.

وسيجري توفير مزيد من التفاصيل في خطة عمل الطوارئ.

ضمان اتحاد دولي قوي

الاحتياجات (بعملة الفرنكات السويسرية): 566.000

سيجري تنفيذ مهام دعم البرنامج التالية لضمان قوة الاتحاد الدولي: الموارد البشرية، والتمويل والإدارة، وتدقيق الحسابات.

إذ يجري تنقيح أو تحديث أدوات إضافية، لا سيما من أجل تخطيط استمرارية الأعمال، مما يهدد الأساس للاتحاد الدولي لضمان استمراره في أداء الخدمات الرئيسية خلال الأزمة في جميع المكاتب ذات الصلة. ويشمل ذلك أيضاً خطة لإنعاش الأعمال واستئنافها عندما تتعطل البرامج بشكل غير متوقع. وإلى جانب الأنشطة التي تضمن واجب الرعاية وصحة الموظفين من أجل الموظفين والمتطوعين، يجري التركيز بشكل خاص على التدابير الاحتياطية من أجل الخدمات المحددة.

وستضمن خلية التنسيق العالمي المعنية بفيروس كورونا المستجد (nCoV-2019) التماسك والاتساق مع الاستجابة التشغيلية الشاملة للفيروس. كما ستكفل اتباع استراتيجية مُنسقة للاستجابة على نطاق جميع المناطق، مع الحفاظ على الإشراف على مراقبة الجودة لدعم جهود الاستجابة عالية التأثير. وستقوم الخلية بتطوير وتكييف ونشر الإرشادات والمعايير العالمية، وتمكين المناطق من توفير الموارد الكافية لدعم الجمعيات الوطنية في مجال التأهب والاستجابة. وستحافظ الخلية على الإشراف على المخاطر التشغيلية، وستضع استراتيجيات وإجراءات للتخفيف من حدة المخاطر. كما ستعزز قدرة المناطق بمستشارين تقنيين إضافيين من أجل دعم أنشطة الجمعية الوطنية في مجال التأهب والإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية داخل البلاد وعلى أساس الحاجة ومستوى المشاركة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي لا يتسامح مطلقاً مع الاحتيال، كما يلتزم بالشفافية والخضوع للمساءلة الكاملة أمام شركائنا والجمعيات التي تقف معها. وفي أعقاب التحقيقات في الاحتيال في عملياته المتعلقة بالإيولا، عزز الاتحاد الدولي إلى حد كبير من جهوده في مجال مكافحة الاحتيال والفساد والكشف عنها والتحقق فيها بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال بشأن العمليات شديدة الخطورة. ولدى الاتحاد الدولي إطار "الدفاع الثلاثي" لمكافحة الاحتيال من أجل تعزيز خطوط دفاعه الثلاثة - العمليات والامتثال والتحقق الداخلي، التي ستطبق على هذه العملية.

وسيجري توفير مزيد من التفاصيل في خطة عمل الطوارئ.

متطلبات التمويل

مجال التركيز	الصحة (تتضمن الماء والصرف الصحي والنظافة لصحية والإبلاغ عن المخاطر)	الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء	الهجرة	تعزيز الجمعيات الوطنية	الإدارة الدولية الفعالة للكوارث	التأثير في الآخريين كشركاء استراتيجيين رؤاد	ضمان اتحاد دولي قوي	المجموع حسب المنطقة
آسيا والمحيط الهادئ	20.100.000	70.000	40.000	1.000.000	345.000	145.000	300.000	22.000.000
أفريقيا	2.130.000				846.000	24.000		3.000.000
الأمريكتان	1.325.000	10.000	15.000	300.000	200.000	100.000	50.000	2.000.000
أوروبا	1.315.000	10.000	15.000	300.000	220.000	100.000	40.000	2.000.000
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.268.000	10.000	15.000	328.000	213.000	110.000	56.000	2.000.000
العالم	450.000			120.000	350.000	50.000	30.000	1.000.000
المجموع حسب مجال التركيز / استراتيجية التنفيذ	26.558.000	112.000	103.000	2.458.000	1.578.000	625.000	566.000	32.000.000

جاغان شاباغان
الأمين العام

للحصول على مزيد من المعلومات، التي تتعلق تحديداً بهذه العملية، يرجى الاتصال بالجهات التالية:

في الاتحاد الدولي

- الاتحاد الدولي – الكوارث والأزمات العالمية (الوقاية والاستجابة والانتعاش): نيلسون كاستانو، مدير تنسيق العمليات (Nelson Castano, Manager, Operations Coordination) هاتف 41 22 730 4926، هاتف +41 22 730 4926، Nelson.CASTANO@ifrc.org
- الاتحاد الدولي - الصحة العالمية: بانو سارستو، رئيس فريق طوارئ الصحة (Panu Saaristo, Team leader, Emergency Health) هاتف 41 22 730 4317، هاتف +41 22 730 4317، Panu.SAARISTO@ifrc.org
- الاتصالات: لورا نغو فونتين، مسؤولة أولى عن الاتصالات (Laura Ngo-Fontaine, Senior Communications Officer) هاتف 41 22 730 4485، هاتف +41 22 730 4485، Laura.NGOFONTAINE@ifrc.org

للإرشاد الصحي التقني:

- الاتحاد الدولي - أفريقيا: أدينوي أدينزي، رئيس الصحة (Adinoyi Adenzi, Head of health) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، adinoyi.adenzi@ifrc.org
- الاتحاد الدولي - الأمريكتان: ماريا فرانكا تالاريكو، رئيسة الصحة (Maria Franca Tallarico, Head of health) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، maria.tallarico@ifrc.org
- الاتحاد الدولي - آسيا والمحيط الهادئ: أبهيشيك ريمال، طوارئ الصحة (Abhishek Rimal, Emergency health) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، abhishek.rimal@ifrc.org
- الاتحاد الدولي - أوروبا: دافرون محمديف، رئيس الصحة (Davron Mukhamadiev, Head of health) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، davron.mukhamadiev@ifrc.org
- الاتحاد الدولي - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أيمن جربوعي، رئيس الصحة (Aymen Jarbouï, Head of health) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، aymen.jarbouï@ifrc.org

من أجل دعم التجهيزات وحشد موارد الاتحاد الدولي:

- حشد الموارد العالمية: ديانا أونغي، مسؤولة أولى، عمليات الطوارئ (Diana Ongiti, Senior Officer, Emergency operations) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، diana.ONGITI@ifrc.org

للتبرعات العينية ودعم جدول بنود التبرعات العينية المطلوبة:

- إدارة اللوجستيات والمشتريات وسلسلة التوريد: آيساغول باجي، منسقة الخدمات اللوجستية (Aysagul Bagci, Logistics Coordinator) هاتف 41 22 730 4223، هاتف +41 22 730 4223، aysegul.bagci@ifrc.org

كيف نعمل

يسعى الاتحاد الدولي، في جميع المساعدات التي يقدمها، إلى الالتزام بمبادئ سلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث والميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية "أسفير" في تقديم المساعدة إلى أشد الفئات ضعفاً. وتتمثل رؤية الاتحاد الدولي في التأثير في جميع أشكال الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية وتشجيعها وتسهيلها والنهوض بها على الدوام لوقاية الإنسان من أسباب المعاناة وتخفيف آلامه إسهاماً في الحفاظ على كرامة الإنسان والسلام وتعزيزهما في العالم.

يسترشد الاتحاد الدولي في عمله باستراتيجيته حتى عام 2020 التي تحدد له ثلاثة أهداف استراتيجية

تعزيز الاندماج الاجتماعي،
وتقافة للسلام ونبذ العنف



التمكن من أجل حياة صحية آمنة



إيقاد الأرواح،
وحماية مصادر الرزق،
وتعزيز الانتعاش من الكوارث والأزمات

